الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **١١٧**
الجمعة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديس ..... (سويسرا)

في غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكدونالد (سورينام)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح

السيد رويز بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس ديس على تخصيصه هذا اليوم للتباحث بشأن مؤتمر نزع السلاح ومفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما يمكننا من تبادل الآراء – وقد شرعنا في ذلك بالفعل – بشأن التحديات والفرص وكيف يتسنى للمؤتمر أن يستأنف عمله باعتباره الهيئة الوحيدة المختصة بالتفاوض على نزع السلاح، حتى يتسنى لنا أن نمضي إلى الأمام بنزع السلاح العام والكامل التي تتوق إليه البشرية بأسرها.

يشكل الالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي أحد مبادئ السياسة الخارجية لبلدي، ولذلك فإننا نقوم بتعزيز السعي إلى التوافق في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل التقدم نحو بلوغ هذه الأهداف، ما يلقي الضوء على أهمية هذه المسائل للسلام والأمن الدوليين.

في رأي كولومبيا، من المهم جداً أن تجري المفاوضات على هذه المسائل في إطار آليات الأمم المتحدة وهيئاتها. لذلك فإننا نولي أهمية لمؤتمر نزع السلاح. بيد أننا نشاطر المجتمع الدولي إحباطه إزاء جمود المؤتمر. ونعتقد أن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر، وأنها تتطلب إجراءات تصحيحية فورية. من الممكن التغلب على هذه الحالة، إنْ أظهرت جميع الدول التزاماً سياسياً حقيقياً. ينبغي فهم الالتزام السياسي على أنه يعني المرونة والقدرة على الإبداع – المرونة التي تدفع إلى التنازل قليلاً في المواقف الوطنية حتى نكسب جميعاً، والإبداع من أجل إحراز تقدم في البحث عن فرص جديدة للالتزام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ركزت كولومبيا، خلال توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢٤ حزيران/يونيه، على عملية تفكير في الحالة الراهنة للمؤتمر وفي عدد من الإجراءات لتحسين عمله. لكن بالرغم من جهود الرئاسة الكولومبية وجهود سابقيها، فإن المحفل ظل مشلولاً.

في الوثيقة CD/1913، أوضحت كولومبيا، بصفتها الوطنية، أسباب هذا المأزق في مؤتمر نزع السلاح، وكيف أن هناك العديد من العوامل التي تكبح قدرته على المضي قدماً. غير أن من الواضح أن هناك سبباً وجيهاً لهذا الشلل. لا نعتقد أن من الطبيعي أن يظل أي محفل عاجزاً عن إحراز نتائج ملموسة على مدى أكثر من عقد من الزمن، أو حتى عن تحقيق تقدم في المناقشات المتعمقة بشأن المواضيع المتعددة بهدف إلقاء الضوء على النقاط المختلف بشأنها.

فيما يتعلق ببرنامج العمل، نذكّر بأنه لا يعدو أن يكون مجرد أداة مصممة لتيسير أنشطة مؤتمر نزع السلاح. فالاتفاق على برنامج العمل لا يكفل أن يبدأ المؤتمر في إحراز التقدم. وتجربة عام ٢٠٠٩ تثبت هذا. ولا تكمن مشكلة برنامج العمل في صياغته، بل في الالتزامات التي نسعى للتعهد بها.

أضف إلى ذلك عقبتين أخريين: المنهجية المستخدمة للوصول إلى التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل، إذ إنّ هذه المهمة متروكة كلياً إلى الرئاسة بالتناوب، وسوء الفهم فيما يتعلق بطابعه الأساسي؛ إذْ يصر البعض على أن برنامج العمل ينبغي أن يتضمن الولايات. لهذا السبب، تدعو كولومبيا، في هذا المنعطف، إلى فكرة أن يكون هناك برنامج عمل مبسط، على النحو الذي يتوخاه النظام الداخلي.

بخصوص جدول أعمال المؤتمر والمسائل المتصلة بالتفاوض، يعتقد بلدي أن الخطوة التالية المنطقية هي التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. تؤيد كولومبيا الشروع في المفاوضات على هذه المعاهدة على أساس إدراك أن مسألة المخزونات ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية. غير أننا نعتقد أن بعض المسائل الأخرى – مثل مسألة ضمانات الأمن السلبية – تأتي أيضاً في حينها المناسب مثلها مثل المعاهدة، ومن شأنها أن تمكننا من المضي قدماً صوب نزع السلاح وعدم الانتشار. ربما يكون من المنطقي في هذه المرحلة اتخاذ أكثر من خطوة في وقت واحد.

فيما يتعلق بمسارات العمل الممكنة، أود أن ألقي الضوء على الاقتراحات التالية التي قدمها بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح ونعتقد أنها مجدية ومفيدة.

أولاً، ينبغي أن نعين منسقاً خاصاً معنياً بالكفاءة والأساليب في مؤتمر نزع السلاح ليقوم بتحليل إجراءات المؤتمر ويقدم توصيات إلى أعضائه.

ثانياً، ينبغي أن ننظر في توحيد اجتماعات المؤتمر في كل دورة سنوية، بهدف عدم عقد جلسات عامة إلا عند الضرورة ولكي تكون هناك عمليات جارية طوال الوقت.

ثالثاً، ينبغي أن نفكر في الحاجة إلى ترشيد نفقات المؤتمر.

رابعاً، ينبغي أن ننشئ أفرقة خبراء معنية ببنود جدول الأعمال من أجل بناء الثقة والإسهام في الشروع في عملية مفاوضات مجدية.

خامساً، ينبغي أن نستكشف إمكانية توسيع عضوية المؤتمر والدعوة إلى المزيد من التفاعل مع المجتمع المدني.

سادساً وأخيراً، ينبغي أن نواصل النقاش في تعزيز مؤتمر نزع السلاح وتنشيط آلية نزع السلاح في إطار الجمعية العامة، بهدف النظر في مسارات العمل المحتملة الأخرى.

علاوة على ذلك، بالنظر إلى الشلل العام المخيم على مسائل نزع السلاح، تعرب كولومبيا مجدداً عن تأييدها لعقد دورة استثنائية عاجلة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح تتضمن استعراضاً كاملاً للأجهزة المختصة بمنظومة الأمم المتحدة واتخاذ القرارات اللازمة لتنشيطها.

السيد كروشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن سلوفاكيا تؤيد تأييداً كاملاً بيان الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلت به هولندا بالنيابة عن المجموعة الأقاليمية المكونة من ٤٢ من الدول الأعضاء. يود وفدي أن يدلي ببعض التعليقات بشأن هذه المناسبة المهمة.

إننا نشاطر الكثير من الوفود إحباطها وعدم رضائها إزاء الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح بما لها من تداعيات خطيرة على ذلك المنتدى المتعدد الأطراف من حيث مصداقيته وقدرته على التصدي لاحتياجاتنا الأمنية الراهنة جمعياً. لقد حان الوقت لتنشيط الجهود المتعددة الأطراف وتقويتها من أجل إيجاد حلول مشتركة وموحدة للتحديات الأمنية الراهنة.

لا تزال جمهورية سلوفاكيا تنظر إلى مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي يتناول مسائل نزع السلاح. ونعتقد أن هذه الهيئة تشكل عنصراً رئيسيا في آلية نزع السلاح عموماً. ما نحتاج إليه هو تنشيطها وإعادة إحياء قدراتها الكامنة. إن مؤتمر نزع السلاح من الأهمية بحيث لا نستطيع أن نتركه يستمر في جموده ومأزقه. نحن ندرك أن الصبر مطلوب، لكننا نعتقد أنه، بعد عقد من الجمود، فإن الفعل صار ضرورة.

مؤتمر نزع السلاح مسؤول عن إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وتقع هذه المسؤولية في المقام الأول على عاتق أعضاء المؤتمر. وتقف سلوفاكيا على أهبة الاستعداد للعمل من أجل وضع حد للجمود في المؤتمر والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ونشاطر الرأي القائل بأن علينا، في حال لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء العمل الجوهري، أن نبحث عن طرق أخرى وأن نبتكر خطوات من أجل التغلب على هذا الجمود.

شاركت سلوفاكيا في الطلب الموجه إلى كل من رئيس الجمعية العامة والأمين العام لعقد مناقشة عامة بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يتيح الفرصة، في رأينا، للتصدي لمسألة آلية نزع السلاح الملحة. والمسألة المركزية التي نريد التصدي لها هي كيف يتسنى لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف وظائفه وأن يحقق إمكاناته في تلبية توقعات المجتمع الدولي بأسره.

تؤيد سلوفاكيا البدء الفوري في المفاوضات على معاهدةٍ تعالج مسألة حظر المواد الانشطارية. وبالطبع، نعتبر هذه المعاهدة خطوة لا غنى عنها في سبيل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

من أجل بناء بيئتنا الأمنية العالمية المستقبلية، نحتاج إلى أن ننظر إلى ما وراء الخطوات المفردة وأن نركز على الهدف النهائي. ونعتقد أن بمقدورنا أن نحقق ذلك الهدف في إطار صكوك متعاضدة ومضمونة. من شأن هذا النهج أن يقدم منظوراً لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف ويساعد بالتالي على إحراز تقدم فيها.

إن تقييد أنفسنا بنهج واحد لا يسمح بأي قدر من المرونة لن يساعدنا في المضي قدما حتى ولو أنه وضع معياراً عالياً. ومن المستبعد أن يساعدنا برنامج العمل الموحد المفصل ليناسب جميع المناسبات على دفع نزع السلاح النووي إلى الأمام.

نحن بحاجة إلى عقل متفتح، وإلى منهج يشدد على الهدف النهائي ويؤكد عليه. ينبغي أيضاً أن يكفل

إحراز التقدم في إعداد إطار ملائم من الصكوك ذات الصلة لتحقيقه.

السيدة كافانغ (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد نيوزيلندا البيان الذي أدلت به هولندا في وقت سابق بالنيابة عن عدد من الدول، وأؤكد مجدداً التزام نيوزيلندا بقضية نزع السلاح المتعدد الأطراف. لقد ظللنا نشارك على الدوام بنشاط والتزام في المناقشات بشأن هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح والأطر المتعددة الأطراف الأخرى، لأننا نعتقد أن تحقيق الحلول الفعالة والمتوازنة لتحديات نزع السلاح أمر ضروري لأمننا الجماعي.

لا يمكن للجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح إلا أن يشكل مصدر قلق شديد لكل الذين يتشاطرون تلك الشواغل. لقد مرت ١٥ عاماً منذ أن تمكن المؤتمر لآخر مرة من الوفاء بولايته بصفته هيئة تفاوضية تابعة للأمم المتحدة. وخلال تلك الفترة، لم يقدم المؤتمر أي مدخلات، في حين أن مسائل نزع السلاح، خارج أروقة، لم تظل جامدة.

هذه الحالة لا يمكن استدامتها. فليس بوسعنا أن نستمر في تقديم مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الأول بشأن نزع السلاح، في حين أن جميع مفاوضات نزع السلاح المهمة التي جرت خلال الخمس عشرة سنة الماضية إما اصطدمت بالعقبات في المؤتمر أو تجاوزته بالمرة.

لا يمكن أن نظل نتوقع أن تستمر الدول ذات الالتزام بنزع السلاح المتعدد الأطراف في السماح بأخذ أهدافها وأولوياتها البالغة الإلحاح – بما في ذلك الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعال لخطة العمل الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام الماضي – إلى الا بد رهينة القصور الإجرائي لمؤتمر نزع السلاح. ومن غير الممكن أن نظل نتوقع أن تواصل الدول استثمار وقتها وطاقتها ومواردها في هيئة فشلت مراراً وتكراراً، العام تلو العام، حتى في الاتفاق على برنامجها عملها السنوي.

يواجه مؤتمر نزع السلاح، من دون أدنى شك، أزمة خطيرة. فقد باتت مصداقيته، بل ربما حتى استمرار وجوده، على المحك. ويوشك الجمود الحالي أن يقصر دور مؤتمر نزع السلاح المتعدد الأطراف في التلاوم، والسخرية، لتنتفي، في النهاية، أهميته. وإنْ أريد تفادي ذلك، لا بد من إحداث تغيير أساسي.

رحبنا، واضعين هذه الشواغل في الحسبان، بقرار الأمين عقد اجتماع رفيع المستوى هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي. كما رحبنا بالجهود التي بذلها زملاؤنا في جنيف في تحليل الأسباب الجذرية للجمود، والنظر في الحلول الممكنة. تستحق هذه الجهود الثناء، لكنها لم تسفر عن أي اتفاق على مسار عمل قابل للحياة، أو حتى آفاق التوصل إلى اتفاق.

لقد سمعنا عن طائفة من الخيارات المقترحة التي قُدِّمت خلال اليومين الماضيين لكسر هذا الجمود. سوف يرحب وفد نيوزيلندا، شأنه شأن الوفود الأخرى، باتخاذ أي قرار للمضي قدماً بجدول أعمال متوازن ومجدٍ متفق عليه داخل الهياكل الحالية ووفق الإجراءات القائمة. فبالرغم من كل شيء، نود أن نعرب عن أملنا في أن يظل ذلك ممكناً إنْ استخدمت بعض الدول نهجاً أكثر مرونة وبراغماتية. فعلى وجه الخصوص، نشدد على أنه لا مستقبل لتقييد أنفسنا بحبال إجرائية، وذلك بأن نعامل برنامج العمل كما لو أنه يضع ولاية بديلة لعمل مؤتمر نزع السلاح. إنه ليس كذلك، ومعاملته كذلك كانت أحد العوامل الرئيسية في منع المؤتمر من الوفاء بولايته.

على أي حال، لم نر أدلة كثيرة تشير إلى أن مثل هذا الاختراق ممكن الحدوث في الوقت القريب. وللذين

يحثون على التذرع بالصبر، فإن الزعم بأن البيئة الدولية لم تصبح بعد مؤاتية لإحراز تقدم، أوجه السؤال التالي: متى نتوقع أن تصبح أفضل؟ ولأي درجة نحن مستعدون لتجميد أهداف نزع السلاح ذات الأولوية في انتظار أن تحقق النجوم انتظاماً خيالياً مستبعد الحدوث؟

في غياب أي تقدم في المضي قدما، أو حتى احتمال إحرازه، يجب أن نتساءل ما إذا كان بوسع وسائل العمل والنظام الداخلي الأكثر مرونة أن تخدم مصالحنا بشكل أفضل. لا يمكننا أن نهرب من الأسئلة عن جدوى مؤتمر نزع السلاح ودوره، وهو ليس هدفاً في حد ذاته، وعن السبل البديلة الممكنة للمضي قدماً بأهداف نزع السلاح ذات الأولوية.

آمل أن يكون من الواضح الآن، الآن تماماً، أن ثمة قدراً كبيراً من الإحباط - يصل إلى درجة اليأس - في موقف وفد بلدي من مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف. سوف تنفد جميع الأعذار، وينفد الوقت، إن كنا نريد أن نقنع أنفسنا، ناهيك عن المجتمع العالمي، بأن مؤتمر نزع السلاح ما زال قادراً على أداء دور هام في مفاوضات نزع السلاح الدولية.

ستظل نيوزيلندا منفتحة حيال أيّ الطرق أفضل للعودة إلى مفاوضات نزع السلاح الجوهرية، سواء من خلال الترتيبات القائمة، أو صقل أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، أو استكشاف سبل بديلة لمتابعة أهداف نزع السلاح ذات الأولوية.

ستكون الأشهر الستة المقبلة حاسمة في تحديد مدى مصداقية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأهميتها وفعاليتها في الأجل الطويل. سيكون من المخيب جداً للآمال إذا ما عدنا مرة أخرى إلى مؤتمر نزع السلاح في شهر كانون الثاني/يناير المقبل، دون أن نحرز أي تقدم، ودون إظهار الإرادة اللازمة للخروج من المأزق الحالي، بعد كل ما بذلناه من طاقة وأبديناه من إحاح في معالجة هذه المسألة على مدى السنة الماضية. وكما فعلت نيوزيلندا في الماضي، فإنها ستنضم إلى جميع الوفود في محاولة لإيجاد مسار للخروج من المأزق الحالي، ونأمل أن تشكل مناقشات اليوم بداية عملية لتحقيق ذلك.

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، تود تايلند أن تعرب عن تقديرها للرئيس ديس والأمين العام لعقد هذه الجلسة العامة الهامة.

تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبرتغال نيابة عن مجموعة غير رسمية من الدول ذات صفة المراقب المراقب لدى مؤتمر نزع السلاح.

إن نزع السلاح مسألة معقدة تنطوي على عوامل سياسية معقدة وشواغل أمنية متنوعة. وبالتالي، فإن تحقيق نزع السلاح يتطلب إرادة سياسية قوية، وعزما متواصلا، ومرونة، وبذل جهود متضافرة، فضلاً عن التزام جميع البلدان.

ولما كان نزع السلاح مسألة تثير قلقا دوليا، فقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح ليكون منبرا رئيسيا للتفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن من المؤسف، أنه لم يكن هناك أي تقدم في العمل الموضوعي للمؤتمر منذ اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وترك العمل الموضوعي ومسائل أخرى هامة في جدول أعماله دون حل. وأثار استمرار عدم إحراز تقدم في أعمال المؤتمر تساؤلات بشأن جدوى المؤتمر في معالجة التحديات الأمنية المتسارعة اليوم.

وقد بذلت جهود لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وقد كان أبرزها انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر الماضي. وفي ذلك الاجتماع، أعربت الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة، والدول الأعضاء وغير الأعضاء في المؤتمر، عن التزام سياسي قوي بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومع ذلك، اختتم المؤتمر الجزء الثاني من دورته في ٢٠١١ وهو لا يزال غير قادر على اعتماد برنامج للعمل. وعليه، فنحن نجتمع هنا اليوم بهدف إرسال رسالة واضحة وقوية بشأن عدم السماح باستمرار هذا الركود.

وإن كان للمؤتمر أن يحافظ على مكانته بوصفه الهيئة الوحيدة المخولة بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وإن كان للمجتمع الدولي أن يعوّل على المؤتمر في مواجهة التحديات الأمنية العالمية، فإنه ينبغي على الدول الأعضاء في المؤتمر إحياء هذا المنتدى من خموله الطويل، والعمل نحو بدء أعماله الموضوعية ذات الصلة بالمسائل الأساسية. ونأمل في الوقت نفسه أيضا، في أن يكثف المؤتمر جهوده لمعالجة شواغل أعضائه على قدم المساواة، كي يتمكن من التغلب على المأزق الحالي في نهاية المطاف، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح، لا تزال المسائل الأساسية ذات صلة بالواقع الأمني الدولي اليوم. وتود تايلند في هذا السياق، أن تشارك بقدر أكبر في أعمال المؤتمر. ونحن نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء من أجل المساهمة في أنشطته، والمساعدة في تنشيط جهودنا الجماعية في مجال نزع السلاح.

وبما أن نزع السلاح يشمل أمن جميع البلدان، فينبغي أن يكون لها الحق في المشاركة في عملية المناقشة والتفاوض على قدم المساواة وبطريقة شاملة. وبالتالي، تكرر تايلند تأكيد الدعوة التي وجهتها مجموعة غير رسمية من الدول المراقبة لمؤتمر نزع السلاح، إلى معالجة مسألة توسيع عضويته، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح في ملخص رئيس الاجتماع الرفيع المستوى.

وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجددا أنه لا ينبغي إساءة تفسير الدعوة لإجراء مناقشات بشأن مسألة توسيع المؤتمر على أنها تهدف إلى صرف مؤتمر نزع السلاح عن أعماله الموضوعية. ونحن نؤيد توسيع العضوية من أجل تعزيز فعالية عمل المؤتمر، وليس لمجرد زيادة عدد الدول الأعضاء. ونحن واثقون بأنه يمكن تحقيق مسألة توسيع عضوية المؤتمر بالتوازي مع أعمال المؤتمر الموضوعية، ويمثل ذلك بالتالي أحد التعهدات الممكنة لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

السيد ماس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة عبركم، سيدي، على تنظيم هذا الاجتماع لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي.

تؤيد لكسمبرغ تماما البيان الذي أُدلي به قبل يومين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد البيان المشترك الذي أدلى به ممثل هولندا. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تولي لكسمبرغ اهتماما كبيرا للجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وظلت تدعم جميع الجهود المبذولة للحد من الأسلحة النووية والحد من مخاطر الانتشار النووي، على نحو مستمر. ونثني على الأمين العام لجعله نزع السلاح إحدى أولوياته، ولمشاركته الشخصية في المناقشة.

وندرك كلنا هنا ما أحرز من تقدم في العامين الماضيين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مثل نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، واعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة، وقمة واشنطن العاصمة بشأن الأمن النووي.

وعلى الرغم من الزخم الذي وفرته تلك الأحداث الرئيسية والمبادرات السياسية التي بدأت في أيلول/سبتمبر

الماضي، لم يحرز أي تقدم في المحفل الوحيد للمجتمع الدولي المتعدد الأطراف منذ اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩. ويتعين علينا استعادة هذا الزخم والانتقال من الكلام إلى اتخاذ خطوات ملموسة للخروج من المأزق الذي شل المؤتمر لأكثر من عقد من الزمان.

ولا يستطيع الحادبون على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح الدولي قبول عدم إجراء المفاوضات الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح. وقد أظهرت العديد من الدول، في جنيف ونيويورك، إرادتها السياسية وعزمها على كسر جمود آلية نزع السلاح الدولية. وينبغي علينا جميعا تحمل مسؤولياتنا في مجال الأمن الدولي، والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩.

ولا تزال الأولوية الأولى في رأينا هي بدء المفاوضات فوراً بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أن تكون دولية، ومتعددة الأطراف، وغير تمييزية، ويمكن التحقق منها. وكما ذكر الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن هناك اتفاقاً على نطاق واسع بشأن هذه المسألة. ونحن نشارك الآخرين في الدعوة الجادة إلى توافق الآراء. ومن شأن إنشاء مجموعة من الخبراء العلميين، تكلف بالنظر في الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أن يكون أحد تدابير بناء الثقة التي تيسر بدء المفاوضات. وتولي لكسمبرغ أيضاً أهمية كبيرة لزيادة مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح.

وهناك حاجة أعمق إلى النظر في أسلوب عمل مؤتمر نزع السلاح، وراء تدابير بناء الثقة القصيرة الأجل هذه. ويجب إعادة تفسير قاعدة توافق الآراء، في حين ستسهم التعديلات على النظام الداخلي، في تحسين عملها.

ونأمل أن يتم النظر في مختلف الخيارات المقترحة في هذه المناقشة لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن، وأن تؤدي إلى مناقشات موضوعية ومثمرة في جنيف. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار بأهدافنا النهائية، وأن نحافظ على طموحنا. ذلك أن ما نبتغيه جميعا هو عالماً أكثر أمناً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي علينا أن نضاعف جهودنا في العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة كوبريلو (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد صربيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل البرتغال باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، أود أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية حول هذه المسألة من وجهة نظر بلدي.

لقد شاركت صربيا في تقديم القرار ٩٣/٦٥ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٠ حول تنشيط عمل مؤتمر نزع والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وكانت من بين البلدان التي بدأت المناقشة العامة في الجمعية العامة بشأن هذه المسائل الهامة، إيمانا منها بأن ذلك سيوفر حافزا إضافيا هاما لكسر طوق الجمود الذي يستبد بالمؤتمر منذ وقت طويل.

إن تعددية الأطراف المثمرة في مجالي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ليست ضرورية فحسب، بل أيضا يمكن تحقيقها إذا ما عملنا جميعا انطلاقا من روح التعاون والحل التوفيقي والمرونة، فضلا عن الرؤية الاستراتيجية. إن الإرادة السياسية خطوة أولى، ولكن يجب ترجمتها إلى واقع ملموس. ولدينا اقتناع راسخ بأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما في عالم يتزايد فيه التكافل والتعقيد وتقتضي فيه التحديات المشتركة حلولا مشتركة.

تعتقد صربيا أن أنسب طريقة للتأكيد مجددا على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه عنصرا لا غنى عنه في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف هي جعله أكثر كفاءة وفعالية. ويقتضي الأمر تكثيف الجهود لتجاوز الخلافات القائمة وتمكين

المؤتمر من استئناف وظيفته الأصلية بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض. تتوقع صربيا من جميع الدول الأعضاء في المؤتمر التحلي بالإرادة السياسية الواضحة للانخراط بجدية ومن دون تأخير، في مناقشات موضوعية بشأن القضايا الجوهرية المدرجة في جدول أعماله للمساهمة مساهمة موثوقة في السلم والأمن الدوليين.

بينما نقر بأن المصالح الأمنية القومية للدول الأعضاء في كثير من الأحيان تتجسد في عمل المؤتمر، نتوقع منها جميعا العمل من أجل إيجاد حل توفيقي، لا يضر بهذه المصالح، في الوقت نفسه يمكننا من كسر الجمود المستمر وتهيئة الظروف لتفعيل الآلية اللازمة لعمل المؤتمر.

إن صربيا بتعهدها بتأييدها لهذه المناقشة، تسترشد أيضا بالحاجة إلى تنظيم وضع مراقبي الدول في المؤتمر وبدء المفاوضات حول المسائل الواردة في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. واستمرار المأزق في أعمال المؤتمر يمثل عقبة كأداء أمام تنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطة العمل. ومع ذلك، فإن نجاح الاجتماع الرفيع المستوى في العام الماضي يحتم علينا استثمار جهد جديد في تحقيق أهداف الخطة.

إن النتائج التي تحققت في إطار مؤتمر نزع السلاح اتسمت بأهمية عالمية. وصربيا بوصفها دولة مراقبة ناصرة عمله بقوة. لذلك من الجوهري ضمان أن يجسد عمل المؤتمر تعقيد المخاطر والتحديات التي يواجهها جميع أعضاء الأمم المتحدة في بيئة أمنية دولية متغيرة. وإذا نأخذ ذلك في الاعتبار، لن يمكن تنشيط أعمال المؤتمر من دون معالجة مسألة توسيع عضويته. وبالنسبة لصربيا، فإنها مسألة ذات أهمية كبيرة، لا سيما في ضوء مصلحتنا في أن تصبح عضوا في المؤتمر والتي أعربنا عنها مرات عديدة.

إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تمثل اليوم أكبر تحد للسلام والأمن الدوليين. ويواجه مؤتمر نزع السلاح العديد من الالتزامات التي يتعين عليه الوفاء بها. وسيكون بوسعه تحقيق أهدافه إذا تمكن من البدء في معالجة هذه الالتزامات بطريقة فعالة بوصفه المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. وما من شك في أن استمرار الجمود الحالي في أعمال المؤتمر لن يخدم إلا الإطناب في الطلبات بإيجاد حلول مناسبة على جناح السرعة.

في الختام، أود أن أذكر بأن صربيا تعتقد أن هذه المناقشة ستمثل خطوة هامة إلى الأمام في تنشيط أعمال المؤتمر وتوسيع عضويته.

السيد اديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيجيريا بعقد هذه المناقشة لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

أود في البداية تأييد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن بقية الدول الأعضاء الـ ٤٠ عبر الإقليمية. بيد أنني أود أيضا أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

تثني نيجيريا على الرئيس للدعوة إلى عقد هذه المناقشة التي توفر فرصة لتقييم التقدم المحرز منذ اعتماد القرار ٩٣/٦٥ بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، والانتقال من دون مزيد من التأخير من المداولات والأقوال إلى الأفعال.

مما يؤسف له أنه طيلة أكثر من عقد من الزمن لم تتمكن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والمؤتمر بوجه الخصوص، من الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي، كما تم التعبير

عنها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ (القرار دإ - ١٠/٢) وفي المقررات والتوصيات الواردة في العديد من القرارات، وكذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المجلد الأول (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). تلاحظ نيجيريا أن المؤتمر لم يف بولايته لمواجهة التحديات الأمنية الملحة التي تواجه المجتمع الدولي من خلال تحديد الأسلحة الفعال المتعددة الأطراف، والصكوك المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن عقد هذه الجلسة العامة يثبت تصميمنا الجماعي على تحقيق رؤية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، بل لمجتمع عالمي تسخر فيه الموارد الضخمة التي خصصت لاستحداث وحيازة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل المماثلة من أجل نمو العالم ومنفعته وتنميته. هذا هو رمز لما ندين به للأجيال المقبلة والجنس البشري بأكمله.

على هامش انعقاد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١، انضمت نيجيريا إلى أكثر من ٤٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة في الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. وتمثّل الزخم المعنوي في ضرورة أن نبين بأن عدم قيامنا بعمل لدرء المخاطر اليوم ينذر بمواجهتنا له في الغد، بما في ذلك حقيقة مؤداها أننا سنظل نحاول إقناع أجيال المستقبل بضرورة نزع السلاح. لذا يجب علينا اغتنام الزخم والفرصة اللتين وفرهما لنا هذا الاجتماع الرفيع المستوى لنؤكد من جديد التزامنا بتعزيز روح تعددية الأطراف في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن نيجيريا مقتنعة بأن عمل المؤسسات الأمنية المتعددة الأطراف عنصر حيوي في الأمن العالمي، ونرى أن الجمود في مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول. ومما لاشك فيه أن عدم إحراز تقدم لعدة سنوات في إبرام صكوك جديدة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح قد أثّر في أمننا المشترك في القرن الحادي والعشرين وعمل على إضعاف نظام نزع السلاح المتعددة الأطراف.

تلاحظ نيجيريا أيضا العديد من الشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمفاوضات مؤتمر نزع السلاح غير الملهمة التي جرت في جنيف. وتتذكر الجمعية طبعا أنه ساد شعور متزايد بالقلق من جانب العديد من الدول الأعضاء بشأن ما كان يعتبر خدعة متعمدة لإبطاء العملية. وقد تم الإعراب عن هذا الرأي وتوثيقه على نحو جيد بمناسبة زيارة الرئيس ديس لجنيف في آذار/مارس ٢٠١١، وكذلك من جانب الأمين العام وأعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

وكامتداد لهذه المشكلة، أخفقت أيضا هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في تعزيز التوصيات للمضي قدما بالعملية في الاتجاه المتوخى. وبالرغم مما كان يبدو في بادئ الأمر كأنه نوايا حسنة من جانب الدول الأعضاء في نيسان/أبريل، تلاحظ نيجيريا عدم قدرة ثلاث مجموعات إلى حد ما على وضع توصيات ملموسة و/أو التوصل إلى توافق تاريخي في الآراء بشأن المسائل المعروضة للنظر فيها. وفي تقديرنا، كان هذا الإخفاق بمثابة تذكير واضح بالتحديات الهائلة التي نواجهها بصورة جماعية في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا.

وتدعو نيجيريا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر، بوصف ذلك أولوية قصوى، في إزالة ترساناتها النووية وفقا للتعهدات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة. وسيفهم هذا النهج على أنه إجراء يدل على استعدادها لتنفيذ التزاماتها القاطعة التي تعهدت بها في عام ٢٠٠٠ وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن عدم قدرتنا على التغلب على هذه الأزمة يجعلنا نضيع وقتا ثمينا. ويتعين علينا ألاّ ندخر جهدا لكسر الجمود ونحن نقترب من عام ٢٠١٢. وتدعم نيجيريا مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ونؤمن أيضا بأهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة المتخصصة التداولية الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بالنهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك، في جملة أمور، المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية والضمانات الأمنية السلبية والمعاهدة المتوقعة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن توفر لنا مداولاتنا منتدى ملائما لنعالج بطريقة شفافة ومتعددة الأطراف جميع الخيارات الممكنة للمضي قدما في المفاوضات المتعددة الأطراف على نحو فعال وبروح تستهدف تحقيق النتائج.

وفي الختام، ستستمر نيجيريا في المشاركة على نحو بناء مع الدول الأعضاء في هذا المسعى بغية مساعدة رئيس الجمعية العامة والأمين العام على تحقيق الأهداف النبيلة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يشارك وفد بلدي باهتمام حقيقي في هذه المناقشة الهامة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن المملكة المغربية على اقتناع تام بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب بالضرورة بذل جهود فعالة من جانب آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح. ونرى أنه الصعب أن نقبل بأن الدول الأعضاء تجد نفسها عاجزة عن الاتفاق حتى على برنامج عمل للمؤتمر، في الوقت الذي تزدهر بنجاح المبادرات المتعددة الأطراف على هوامش مؤتمر نزع السلاح. تجد. ومن الضروري كسر جمود هذه الحالة النشاز. ولذا أود أن أتشاطر الجمعية الاعتبارات التالية.

أولا، إن ما يثير الإحباط ويؤدي إلى نتائج عكسية هو أن نشرع باستمرار في المناقشات داخل مؤتمر نزع السلاح من نقطة البداية. فبعد أكثر من ٣٠ عاما من المناقشات والمفاوضات، تجمع لدى هذا المحفل عدد كبير من المقترحات والأفكار التي من المرجح أن تمضي بعمله نحو تحقيق أهدافه.

ثانيا، من غير المقبول أيضا أن ندعي أن مؤتمر نزع السلاح يعمل في معزل عن غيره من الهيئات المعنية بنزع السلاح. فلنكن واضحين – لا توجد هناك هيئة أو آلية يمكن أن تكون قادرة على كفالة إحراز تقدم فعال في مجال نزع السلاح في ظل انعدام الإرادة السياسية الحقيقية والسياق الدولي المؤاتي.

ثالثا، لقد تم اعتماد قاعدة توافق الآراء من أجل حشد أقصى قدر من الدعم للقرارات كي تتمكن كل دولة عضو من التأثير في عملية صنع القرار. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن توافق الآراء ينبغي ألا يستعمل أداة لعرقلة العمل. وبينما نحترم حق الدول الأعضاء المشروع والسيادي في قبول أو رفض المقررات المقترحة، فإنه يتعين عليها أن تقدم الدليل على المرونة والمسؤولية.

رابعا، إن مؤتمر نزع السلاح، الذي أثبت فعاليته ونجاحه في الماضي، لايزال الإطار الملائم للمضي قدما بالمفاوضات بشأن نزع السلاح. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي لتلك الهيئة أن تعتمد نهجا شاملا ومتكاملا وعمليا.

وفي عصر العولمة، يرتبط أمن بلد أو منطقة أكثر من أي وقت مضى بأمن بقية العالم. وبالمثل، لا يمكن الحفاظ على الأمن الدولي أو تعزيزه بدون مراعاة الاعتبارات الأمنية الوطنية أو الإقليمية؛ ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لاعتماد نهج يأخذ في الاعتبار الأمن الوطني والإقليمي والعالمي.

خامسا وأخيرا، يود بلدي أن يؤكد مجددا تمسكه بآليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. ولبلوغ تلك الغاية، ندعو إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالإغراء الذي ينطوي على الشروع في المفاوضات خارج مؤتمر نزع السلاح والمحافل الأخرى المتعددة الأطراف. وعلى الرغ من أن هذه الخطوة يمكن أن تسرع المفاوضات، فانها قد تؤدي إلى نتائج لن يعترف بها عدد من البلدان وتعمق الخلاف في المجتمع الدولي بخصوص نزع السلاح وعدم الانتشار، اللذين، على النقيض من ذلك، يتطلبان أوسع توافق ممكن في الآراء.

وأود أن أتطرق الآن إلى العناصر الأساسية لتوافق الآراء هذا، والذي يمكن أن يصفه وفد بلدي على النحو التالي. إن العنصر الأول لتوافق الآراء هو المسؤولية المشتركة والمتباينة على السواء. ويؤمن المغرب بأن البلدان الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويلزم اتخاذ خطوات عملية لضخ زخم جديد في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. ويمكن اتخاذ إجراءين بصورة أساسية. أولا، يمكن دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى قبول إنشاء إطار طويل الأجل من شأنه أن يكفل الثقة بهذا الجهد. ثانيا، يتعين علينا الشروع في عملية تنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، لا بد من كفالة نجاح المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٢، الذي يتعين أن يستند إلى خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

والعنصر الثاني لتوافق الآراء هو التفاوض على نحو مواز لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وصك للضمانات الأمنية السلبية، الأمر الذي يمكن أن يشكل تقدما رئيسيا وتدبيرا لبناء الثقة من شأنه أن يضخ زخما في نزع السلاح.

والعنصر الثالث هو استعادة الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح والمحافظة عليه بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح.

والعنصر الرابع لتوافق الآراء هو تعزيز عدم الانتشار النووي والأمن والسلامة النوويين مع الاحترام الصارم للقواعد التي وضعتها الهيئات الدولية المختصة، التي يمكن أن تستفيد من دعم وخبرات المبادرات الإقليمية والدولية. وينبغي وضع هذه المعايير استجابة للتحديات العالمية الجديدة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تحصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوسائل كي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بشكل كامل.

ويتألف العنصر الخامس والأخير لتوافق الآراء من تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وذلك بتعزيز التعاون التقني، الذي ينبغي ألاّ يكون تمويله طوعيا بعد الآن.

وتابع وفد بلدي باهتمام تقديم بعض المقترحات بشأن تنشيط جهود نزع الأسلحة النووية، سواء في مناقشة اليوم أو خلال الاجتماع المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويظل وفد بلدي مستعدا للنظر في تلك الاقتراحات بروح المرونة والحلول التوفيقية والالتزام.

وسيكون تحقيق السلام من خلال نزع السلاح في مصلحة البشرية بأسرها. وعلينا ألا ندخر جهدا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأقل استعدادا للانخراط في سباق التسلح على حساب ضرورة مكافحة الفقر والأوبئة وتآكل البيئة.

السيد برونو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يود وفد إكوادور أن يستهل بيانه بالتأكيد على تأييد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحالة السائدة حاليا في مؤتمر نزع السلاح تشكل بالتأكيد مصدر قلق لجميع الدول. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى جهود جريئة من أجل إيجاد حل. ومن الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن تكون تلك الجهود مستندة، في جملة أمور أخرى، إلى مبادئ الشمولية وتعددية الأطراف وأن أي سبيل آخر نحو الحل يجب أن ينتج عن المناقشات والمفاوضات فيما بين جميع الدول.

وفي هذا السياق، يتساءل وفد بلدي لماذا لا تحظى جميع عناصر جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بنفس الحرص والاهتمام، بينما يبدو أن الأولوية قد أُعطيت لواحد من عناصره. وترى إكوادور أن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تتساوى في الأهمية مع إبرام اتفاق بشأن الأسلحة النووية أو بشأن ضمانات الأمن السلبية. هذا هو الموقف المعقول لبلد غير حائز للأسلحة النووية ويؤمن بأنها أسلحة رهيبة ويدعو إلى عالم خال منها، على غرار أغلبية الدول. بيد أن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من توخي إبرام صك، تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها إلى أن يتم استكمال عملية إزالتها تماما. إن ذلك الرفض المنهجي مثالٌ واحد على عدم توفر الإرادة السياسية الكافية لكي تفي الدول بالتزاماتها وواجباتها في ميدان نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار.

وفي ذلك الصدد، إن الجمود في مؤتمر نزع السلاح يجسد أيضا انعدام ا الإرادة السياسية. وإلى جانب الآثار القانونية فيما يتعلق بتنفيذ عمليتي نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، ينبغي اعتبارهما عمليتين مترابطتين. ولكن يبدو في إطار مؤتمر نزع السلاح أن الاهتمام والشاغل الوحيدين منصبّان على إحراز تقدم بشأن مسائل الانتشار، أما إمكانية إحراز أي تقدم بشأن نزع الأسلحة النووية، فيجري التقليل من أهميتها، بل الأدهى من ذلك، يجري تهميشها.

و يبدو أن حل مشكلة الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح لا يكمن في هيكله أو إجراءاته. وستجد الدول نفسها في الحالة ذاتها في محفل آخر، له هيكل جديد أو إجراءات جديدة، لأن الأسباب سياسية. وبناء على ذلك، يجب أن تُوجه الجهود، التي أشرت إليها في بداية بياني، إلى التقريب بين المواقف داخل مؤتمر نزع السلاح من خلال الاتصالات الواضحة والشفافة التي تجسد إرادة الأطراف للبدء في محادثات تهدف إلى الشروع في مفاوضات بشأن جميع المسائل المعلقة، وهي إبرام اتفاق بشأن الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي يرى وفدي أنها يجب أن تتعامل مع المخزونات الحالية والمستقبلية. وترى إكوادور أن من المناسب والضروري عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وأخيراً، من الضروري إجراء تحليل يهدف إلى التحقُّق من مدى المساعدة المتوخاة من التخلي عن قاعدة توافق الآراء على التوصل إلى الاتفاقات العالمية المنشودة، مع الأخذ بالاعتبار احتمال أن اختلاف وجهات النظر بشأن آثار وتبعات نتيجة المفاوضات قد يؤدي إلى عدم مشاركة بعض الأطراف الفاعلة المعنية في تلك النتيجة وعدم انضمامها إليها. وسيقوض ذلك بشكل خطير فعالية اتفاقات يتم التوصل إليها على ذلك النطاق، وبذلك القدر من الحساسية والأهمية.

السيدة ميكوليشكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أن أشكر

الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المكرسة لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود، كذلك، أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للمجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، الذي اجتمع في جنيف، بناء على طلب الأمين العام، بغية إجراء تحليل معمق للجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. ونظرا لأن رومانيا كانت إحدى الدول الموقعة على الرسالة التي طُلب فيها عقد هذه الجلسة العامة (A/65/836، المرفق)، فإننا نؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم البلدان الموقعة. ويشرفني أيضا أن أبدي بإيجاز بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ويمثل توقيع الرسالة التي طُلب فيها إجراء هذه المناقشة، وحضورنا هنا، مؤشرين على الأهمية التي يوليها بلدي لبرنامج عمل نزع السلاح المتعدد الأطراف. وتتشاطر رومانيا الاقتناع بضرورة معالجة السلم والأمن في العالم المعاصر من منظور عالمي. فنزع السلاح والحد من التسلح هما حجرا الزاوية في هيكل الأمن العالمي. بيد أن نظام الأمن المتعدد الأطراف المتسم بكفاءة الأداء، وآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الفعالة، يجب أن يقوما على التعاون والتفاهم المشترك للتحديات والتهديدات العالمية التي نواجهها.

وقد شهدنا منذ مطلع عام ٢٠١٠، بوادر إيجابية لجدول الأعمال العالمي المتعدد الأطراف. فتوقيع معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) وعقد مؤتمر القمة الأول المعني بالأمن النووي في واشنطن العاصمة، بعثا الأمل بإمكانية تحقيق رؤية النزع الكامل للأسلحة النووية. ودعا المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ووثيقته الختامية إلى تعزيز الإجراءات المتخذة في إطار النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك في إطار مجتمع نزع السلاح في جنيف.

كما إننا تشاطرنا توقعات المجتمع الدولي من الاجتماع الرفيع المستوى المعقود هنا، في نيويورك، في العام الماضي، الذي كان ينبغي أن يعطي قوة دفع لحدوث تطورات ملموسة وهامة، تؤدي إلى بقاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف منسجما مع البيئة الدولية الراهنة. غير أن مؤتمر نزع السلاح لم يلب توقعاتنا حتى الآن، ومع ذلك لا بد لنا من توحيد جهودنا لاتخاذ خطوات إضافية تقودنا في ذلك الاتجاه.

وتدعم رومانيا مؤتمر نزع السلاح دعما قويا بوصفه إطارا رئيسيا لمسائل نزع السلاح، وتقدر قيمته فيما يتعلق بتحقيق السلم الدولي وتعزيز الأمن العالمي. إننا نتشاطر الاقتناع بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمضي قدما نحو استئناف أداء دوره بوصفه محفلا تفاوضيا. ويمثل الجمود الذي واجهه المؤتمر لأمد طويل مشكلة لا بد من إنهائها.

وعلى مدى سنوات عديدة، شهدنا بذل جهود متواصلة بغية التغلب على ذلك الجمود. ونحن مدعوون الآن لمعالجة تلك المشكلة. نحن ندرك أنه في منتدى للحوار والمفاوضات يتألف من ٦٥ عضوا يتخذون قراراتهم بتوافق الآراء، من الصعب الحصول على تأييدهم جميعا. ولكن يتعين أن يكون من غير المستحيل الاتفاق على الأقل على برنامج عمل. على الرغم من أن المأزق الحالي لا يجب المبالغة فيه، يتعين علينا أن ندرك بأن الدول قد تلجأ إلى طرق ووسائل أخرى من التفاوض على اتفاقات دولية لنزع السلاح خارج المؤتمر. ذكرت رومانيا مرات عديدة بأن هذا السيناريو ليس في مصلحة أحد.

كما قال ممثل النمسا في جنيف في ٩ حزيران/يونيه، في بيان دعمه الوفد الروماني، ليس في متناول أيدينا الكثير

من الخيارات. فمن ناحية، يجب علينا النظر في أساليب العمل لمؤتمر نزع السلاح بما في ذلك إجراءاته التنفيذية ومبادؤه. ومن ناحية أخرى، يجب أن نسعى أيضا إلى تدابير أخرى يمكن أن تساعدنا على التغلب على هذا الجمود في المؤتمر، الذي استمر لفترة طويلة جدا.

تلتزم رومانيا بالمشاركة الجادة في أعمال المؤتمر الهادفة إلى تحقيق استئناف ولايته بوصفه هيئة تفاوضية والبناء على برنامج العمل (CD/1864) الذي اعتمد بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩. في رأينا، تتمثل واحدة من القضايا الرئيسية لعملية نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه في المفاوضات في المؤتمر على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لا بد من معالجة الشواغل الأمنية للجميع من خلال عملية التفاوض. وهذا هو جوهر الدبلوماسية المتعددة الأطراف وقيمتها. المشاركة في تلك المفاوضات بين عضوية المؤتمر كلها أمر حاسم بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح.

اسمحوا لي أن أختم بياني بالتأكيد مجددا على أن رومانيا لا تزال تتشاطر الاقتناع بأنه بوسع الدعم السياسي المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إلى جانب مساهمات قيمة لنا في هذه المناقشة، إعطاء المؤتمر زخما لاستئناف دوره بوصفه محفلا تفاوضيا. تأمل رومانيا بصدق في أننا سوف نحدد في نهاية المطاف أفضل وسيلة لنشهد في المستقبل القريب،إعادة تنشيط نزع السلاح المتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند. بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٢ من جدول الأعمال.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سوف تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال لمناقشة التحديات المتصلة بإعمال الحق الإنساني في المياه والصرف الصحي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. يذكر الأعضاء بأن الجمعية أجرت مناقشة بشأن هذه التحديات في الجلسة العامة الـ ١١٤ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه لكنها لم تستكمل قائمة المتكلمين فيها.

السيد بيرالتا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نهنئ رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات الشقيقة، السيد إيفو موراليس أيما الذي بأخذه زمام المبادرة لعقد هذا الاجتماع، قد ساعد إلى حد كبير في تسليط الضوء على أهمية حق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

يقع على كل عضو في المجتمع الدولي واجب ومسؤولية السعي إلى تحقيق توازن عادل بين التنمية لشعوبنا من خلال النمو الاقتصادي المستدام، واحترام مواردنا الطبيعية كمصدر للحياة، وذلك بهدف تحسين رفاهية الشعب في كل منطقة من المناطق. نظرا لتبقي أقل من أربع سنوات حتى التاريخ المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية للخفض بمعدل النصف نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب ولا الموارد المادية والمالية اللازمة لخدمات الصرف الصحي الأساسية، نلاحظ بقلق بأن التقدم لا زال بطيئا و غير كاف. حاليا، ما يقرب من ثلث سكان العالم يفتقر إلى ما يلزم من إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي، و ما يناهز السُبع،يفتقر أو لا يستطي الحصول على حق من حقوق الإنسان الحيوية وهو ماء الشرب المأمون. في

هذا السياق، تشكل حقيقة أن أكثر من ١,٥ مليون طفل دون سن الخامسة من العمر يموتون نتيجة لعدم إمكانية الوصول تلك واقعا قاسيا وغير مقبول.

في باراغواي نحن نؤيد تماما المبدأ القائل بأن إمكانية الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسي والحصول عليها هما جزء لا ينفصم وضروري للتمتع بحقوق الإنسان. لذلك استمرت حكومتنا في حشد جميع الموارد اللازمة لضمان إتاحة تلك الخدمات بشكل كامل لجميع السكان في أقرب وقت ممكن. بالمثل، فإننا نحث المجتمع الدولي بأسره على مضاعفة جهوده في هذا الاتجاه، وخصوصا الآن في الوقت الذي ما زلنا نشعر بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية، والنتائج المدمرة للكوارث الطبيعية.

لهذا السبب، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي على مفترق طرق تاريخي في موعده مع القدر. نحن نعتقد بأنه يتعين على مؤتمر ريو +٢٠ الذب سيعقد في عام ٢٠١٢ أن يوفر فرصة لا مثيل لها للتأكيد بكل إصرار على التزاماتنا وجهودنا المبذولة في هذا المجال، وذلك لضمان أن يكون بوسع الأجيال القادمة العيش في عالم فيه قدر أكبر من التوازن المنسجم بين التنمية البشرية واستخدام مواردنا البيئية.

السيد تسيسكاراشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بوصفي أحد مقدمي مشروع القرار ٢٩٢/٦٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب باعتماد هذا القرار، الذي اعترف بأن الحق في المياه والصرف الصحي ضروري للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان. أود أن أعرب عن امتناننا لموراليس رئيس بوليفيا على مشاركته وملاحظاته الثاقبة التي أدلى بها قبل يومين، وأن أثني على قيادة وفد بوليفيا مقدمة مشروع القرار.

تكتسي مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي أهمية حيوية للحفاظ على صحة الإنسان،لا سيما لدى الأطفال. تتسبب المياه غير المأمونة وغياب المرافق الصحية الملائمة في وفاة الملايين من الأطفال كل سنة. ونحن نتكلم، لا يحصل حوالي ٩٠٠ مليون شخص على مياه الشرب، في حين أن ٢,٦ بليون نسمة، بمن فيهم ما يقرب من بليون طفل، لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية. ولا يمكن للمجتمع الدولي تجاهل هذه الأرقام المثيرة للجزع.

على مر السنين، ركزت جهود حكومة بلدي على تحسين إمدادات المياه في كل من المناطق الحضرية والريفية والصرف الصحي. تؤكد تجربتنا على أهمية بذل جهود متزامنة من قبل الحكومة والجهات المانحة. وإليكم بعض الأمثلة الحية على هذا التعاون.

منذ أكثر من سنة، تم تأسيس الشركة المتحدة لإمدادات المياه في جورجيا على أساس ٦٢ مشروعا بلديا لإمدادات المياه لدينا. وقد تعاونت الشركة بنجاح مع اثنين من المانحين الرئيسيين في قطاع إمدادات المياه، أبرزهما مؤسسة التصدي لتحديات الألفية. وقبل عام تم توقيع اتفاق مع البنك الآسيوي للتنمية في إدارة قطاع المياه، يشمل إعادة تأهيل كامل لإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي في ستة مراكز حضرية في جورجيا. في العام الماضي، تم توقيع اتفاق آخر مع البنك الأوروبي للاستثمار. لتنفيذ تلك الاتفاقات، العمل جار على قدم وساق في ٢٨ بلدية في جورجيا. وتمثلت إحدى الخطوات الهامة في إعداد خرائط إلكترونية لنظام إمدادات المياه في البلاد. ويرصد النظام وقوع الضرر ويُخطِر بوقوعه، مما يحد من الهدر والتكاليف المالية. كما يجري اتخاذ تدابير خاصة لمراقبة تلوث حوض النهر. شُيِّدت مؤخراً محطة جديدة لمعالجة النفايات البيولوجية في جنوب شرق جورجيا لكفالة حماية النهر وسكان المناطق المجاورة.

وإذ نلاحظ هذا التقدم المتواضع، فإننا نعترف بالتحديات التي لا تزال تواجهنا. ثمة المزيد مما يتعين عمله على المستويين الوطني والدولي على حد سواء. وفي هذا الصدد، ندعم جهود أسرة الأمم المتحدة، ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن توسيع حقوق الإنسان لتشمل حق الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة والتصحاح، وأثر ذلك على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد ستانكانيلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته لعقد هذه الجلسة العامة، وكذلك رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فخامة السيد إيفو موراليس إيما، على مبادرته بشأن حق الإنسان في المياه والإصحاح.

تؤيد الأرجنتين التطوير التدريجي لحقوق الإنسان، مشيرةً إلى أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المعنية بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أصبحت من الركائز الأساسية في النظام القانوني الأرجنتيني في أعقاب استعراض الدستور الوطني عام ١٩٩٤.

في هذا السياق، تعترف العديد من الوثائق الدولية التي تؤيدها الأرجنتين بأهمية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات التصحاح الأساسية في حماية صحة الإنسان وصحة البيئة. كما تعتقد الأرجنتين أن من المسؤوليات الرئيسية للدول أن تكفل حق شعوبها في الحصول على الماء باعتباره شرطاً ضرورياً لكفالة الحق في الحياة والحصول على المستوى المعيشي الملائم.

وتمشياً مع هذا الموقف، صوتت الأرجنتين مؤيدةً القرار ٢٩٢/٦٤ بشأن حق الإنسان في المياه والتصحاح خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. بيد أن الأرجنتين تجدد التأكيد على بيانها في تلك المناسبة حين أشارت إلى أن الحق في الحصول على الماء والتصحاح من حقوق الإنسان التي يجب أن تكفلها كل دولة للأفراد الخاضعين لولايتها وليس بالنسبة للدول الأخرى.

يتماشى هذا الموقف مع القرار ١٨٠٣ (د-٢٧) المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وفي السياق الإقليمي، يتماشى مع الفقرة ٣٣ من إعلان كاركاس بشأن البيئة، المعتمد في ٢٩ نيسان/أبريل بمناسبة اجتماع وزراء البيئة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذ يشير ذلك الإعلان إلى أن الحصول على المياه المأمونة والتصحاح حق من حقوق الإنسان الأساسية اللازمة للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان، وأن على دول المنطقة أن تكفل هذا الحق للأفراد الخاضعين لولايتها، وفقاً للإطار القانوني لكل منها، بما يعزز سيادتها على مواردها الطبيعية.

السيد بروانو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لقد رحب وفد بلدي بحضور رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فخامة السيد إيفو موراليس إيما، يوم الأربعاء الماضي، ويشكره على تركيزه على هذه المسألة الأساسية بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٩٢/٦٤ بشأن حق الإنسان في الماء والتصحاح.

يعترف دستور الإكوادور بحق الإنسان في الحصول على الماء بوصفه حقاً أساسياً دائماً، ويعترف بالماء باعتبارها من الأصول الوطنية الإستراتيجية للاستخدام العام ذات الطابع الحتمي، التي لا يمكن التصرف فيها ولا تسقط بالتقادم. وتضمن الفقرة ٤١١ من الدستور المحافظة على موارد المياه والتدفقات البيئية واستعادتها والإدارة الشاملة لها.

تعترف المادتان ٧١ و ٧٤ من دستور إكوادور بحقوق الطبيعة، وترسيان حقوق الأشخاص والمجتمعات المحلية والشعوب والقوميات في مطالبة السلطات بأن تحترم احتراماً كاملاً وجود دورات حياتهم وهياكلهم ووظائفهم وعملياتهم التطورية، وحمايتها وإعادة تجديدها. وبهذه الطريقة، يسعى

الدستور إلى كفالة أن يتمكن الأشخاص والمجتمعات والشعوب والقوميات من التمتع بفوائد المياه، بحيث يتسنى لهم العيش الكريم.

من خلال هذا النهج، تقوم حكومة إكوادور بتعزيز السياسات الرامية إلى توسيع حقوق الإنسان لتشمل الحق في المياه على النحو الذي ينص عليه ميثاقنا الأكبر، ماغنا كارتا، وتتصدى الحكومة لضرورة حماية الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة والحصول على العناصر الضرورية للحياة، مثل هذا السائل الحيوي. تعكس هذه المبادئ الدستورية التي اعتمدتها إكوادور رؤية ملائمة للمياه تتجاوز النظرة المادية لها باعتبارها سلعة للاستخدام والاستهلاك. وبدون شك يشكل اعتماد هذا التصور كحق من حقوق الإنسان خطوة مهمة إلى الأمام في السياسة العامة لإكوادور. والتحدي الذي يواجهنا هو كفالة معاملة المياه والتنوع الحيوي بوصفهما من الأصول الاستراتيجية.

تمثل إدارة الأصول المائية من خلال نهج شامل ومتكامل لكفالة حصول السكان على المياه – بوصف ذلك حقاً يشترك فيه جميع البشر – مسؤولية تحظى بالأولوية يجري الاضطلاع بها بشكل كامل وتتطلب تضافر جهود الحكومات المحلية والمجتمع بأسره.

الماء عنصر خاص في تقاليد الشعوب والدول وحياتها، وممارساتها، وعلاقاتها مع البيئة. ويشكل الماء وإقليم البلد وأراضيه المواد الأساسية التي يقوم عليها الوجود وتكاثر الثقافات؛ وتعتمد عليها المحافظة على الهويات المتعددة، لأنها تشجع البشر على العيش في انسجام مع الطبيعة. لذا فإن من الضروري أن تكفل الدول جودة المياه والتصحاح.

بالرغم من التقدم التاريخي الذي تحقق في إكوادور، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ لمصلحة بلدنا. علاوة على ذلك، تأمل إكوادور أن تعترف جميع الدول بهذه الحقوق وتنفذها، لا سيما على ضوء الخطر الذي يواجه البشرية متمثلاً في فقدان احتياطاتها الطبيعية من المياه العذبة.

أخيراً، يعرب وفدي مجدداً عن التزامه بهذه الخطوة البالغة الأهمية، وعن عزمنا على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٢٩٢/٦٤. ونود أن نشدد على الحاجة إلى استكشاف المزيد من إمكانات التعاون الدولي من أجل دعم الدول في جهودها.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تشاطر البرتغال الآراء المُعرب عنها في البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق خلال هذه المناقشة.

نحن نعتبر تحقيق هدف خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة والتصحاح الأساسي إلى النصف من الأولويات القصوى. إن حقيقة أن نحو بليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وأن نحو ٢,٥ بليون شخص لا يحصلون على التصحاح لها تداعيات كبيرة على التنمية البشرية والاقتصادية. ويمثل الحصول على المياه والصرف الصحي شرطاً مسبقاً وضرورياً للتنفيذ السليم لحق الإنسان في الغذاء والصحة والتعليم وحقوق الطفل. وفي نهاية المطاف، فهو يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق مبدأ أساسي من مبادئ الكرامة الإنسانية. وبالتالي، فإنه لا يمكن النظر إلى الحصول على المياه والصرف الصحي، دون الأخذ بعين الاعتبار بجانب حقوق الإنسان. ولذلك ترحب البرتغال أيما ترحيب بالاعتراف الأخير بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي، الوارد في القرار ٢٩٢/٦٤ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٥.

والاختلاف الجوهري الذي يبدو عندما نتكلم عن حقوق الإنسان في هذا المجال، هو أن ننتقل من العمل الخيري

البسيط، إلى الالتزام القانوني، من مجرد الرغبة البسيطة، إلى المساءلة عن ضمان أن المياه والصرف الصحي، قابلين للوصول إليهما، وأنهما يتسمان بالأمان والوفرة واليسر دون تمييز. وتتحمل جميع الدول المسؤولية عن ضمان مواصلة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الحق الإنساني في الحصول على المياه والصرف الصحي في حدود الموارد المتاحة لها.

ونحن في البرتغال، ملتزمون كثيرا بتنفيذ حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وقد بذل بلدي جهودا كبيرة لزيادة فرص الحصول على هذا الحق الإنساني. والأرقام تتحدث عن نفسها هنا. كما تصنف إمدادات مياه الشرب، وخدمات معالجة المياه المستعملة الموجهة إلى المستخدمين النهائيين قانونياً بوصفها أيضاً خدمات عامة وأساسية، تخضع إلى نظم خاصة تهدف إلى حماية المستخدمين من التجاوزات المحتملة من مقدمي هذه الخدمات.

وقد أدى النظام الذي يحكم مياهنا الوطنية وخدمات معالجة النفايات، دورا حاسما في ضمان حصول الجميع على المياه والصرف الصحي، وتعزيز أفضل الممارسات في تنفيذ حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، بهدف السيطرة على توفر هذه الخدمات. وترمي هذه التدابير إلى تلبية معايير الوفرة، وإمكانية الوصول، والجودة، والسلامة، واليسر، والقدرة على الحصول، وعدم التمييز، والمشاركة، والأثر، والمساءلة، والاستدامة التي حددها المقرر الخاص، على أنها جوانب أساسية للتنفيذ الكافي لهذا الحق الإنساني. كما يمثل احترام هذه المعايير أيضا مبدأً توجيهياً لخطتنا الاستراتيجية الوطنية المعنية بتوفير خدمات المياه وخدمات معالجة المياه المستعملة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا لحضور المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، في بداية هذا الاجتماع. وترحب البرتغال بتمديد ولايتها بتوافق الآراء، الممنوحة لها في الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. ونحن نرحب جدا بعملها ذي الصلة، الذي يتضمن التقدم الذي أحرزته فيما يتعلق بجمع المعلومات عن أفضل الممارسات في هذا المجال، وللشمول والشفافية، وإشراكها للجميع في المشاورات التي عقدتها مع الجهات المعنية وذات الصلة في جميع المناطق من أجل إعداد تقاريرها الموضوعية، وأثناء بعثات بلدها.

السيد سيديكوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات السيد إيفو موراليس، ونشكر المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاترينا دي ألبوكيرك، على بيانها الشامل.

لقد مر عام كامل منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٦٤/٢٩٢ بشأن حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وباعتبارنا دولة نامية، فإننا نؤيد نداء القرار إلى الدول والمنظمات الدولية من أجل تقاسم الموارد المالية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عبر التعاون الدولي والمساعدة، وخصوصاً إلى البلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونظيفة ويمكن الوصول إليها، وكذلك توفير خدمات الصرف الصحي للجميع.

وتتمسك قرغيزستان بشدة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف تخفيض النصف عدد السكان الذين يفتقرون إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ونتفق مع رأي الدول القائل بأن الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الحق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الحق في مستوى لائق من المعيشة.

ويتكون أكثر من ٩٠ في المائة من قيرغيزستان من التضاريس الجبلية التي تحتوي على الأنهار الجليدية التي تمد الشعب بالمياه والثروة الحيوانية والمحاصيل. ووفقا لتقديرات الخبراء، فإن إمدادات المياه العذبة في الأنهار الجليدية في قيرغيزستان تصل كمياتها إلى نحو ٦٥٠ بليون متر مكعب. وعلى مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، تقلصت مساحة الأنهار الجليدية في بلدنا بنسبة ٢٠ في المائة، نتيجة لتغير المناخ العالمي. وربما تتقلص في غضون ٢٠ سنة أخرى بنسبة ٣٠ أو ٤٠ في المائة. ووفقاً لهذا المعدل، فربما تختفي الأنهار الجليدية تماماً في قيرغيزستان، بحلول عام ٢١٠٠. ونحن نتعرض لخطر مواجهة نقص كارثي في المياه العذبة لسكان المنطقة برمتها. وبالإضافة إلى ظاهرة الاحترار العالمي، هناك عامل آخر يؤثر على أمن موارد المياه في آسيا الوسطى، هو وجود أكثر من ٩٠ من مستودعات نفايات اليورانيوم في المنطقة. ويزيد الحالة تعقيداً حقيقة أن العديد من هذه المستودعات توجد في مناطق نشطة زلزاليا، وعلى طول ضفاف الأنهار التي تصب في حوض منطقة آسيا الوسطى الغزير المياه. وفيما لو تسربت المواد السامة إلى المياه الجوفية أو الأنهار، فسوف يشكل ذلك كارثة لإمدادات مياه الشرب والري في المنطقة.

واليوم، تعمل قيرغيزستان على تنفيذ عدد كبير من المشاريع المصممة لتوفير مياه الشرب النظيفة لمواطنيها، وذلك بالتعاون النشط مع الدول المانحة والمنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكبرها، مشروع المياه النظيفة الذي يجري تنفيذه بدعم من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، المقرر اكتماله في عام ٢٠١٣. وبفضل هذا المشروع، توفرت أنابيب المياه بالفعل لنحو ٥٥٠ قرية في قيرغيزستان، بينما انخفضت معدلات الأمراض المعدية، وتحسنت البنية التحتية للصرف الصحي. ويمثل تشريع قوانين خاصة معنية بتحديد معايير مياه الشرب، دليلاً آخر على اهتمام الدولة بمسألة مياه الشرب. ومن بين هذه القوانين: قانون مياه الشرب، ونظام قوانين جمهورية قيرغيزستان المعنية بالمياه. كما سن البرلمان، مؤخرا جدا في ٣٠ أيار/مايو نظاماً فنياً، في إطار قانون لأمن مياه الشرب، قصد منه حماية صحة المواطنين من الآثار الضارة لملوثات المياه.

وتدعم قيرغيزستان ترشيد استخدام المياه، والتنمية القائمة على التعاون في مجال الاستخدام الشامل لموارد الطاقة المائية في آسيا الوسطى، بما في ذلك إدخال مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على الصعد الوطنية والإقليمية.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تأييد سلوفينيا للبيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ولا ريب أن الماء يشكل التحدي العالمي في القرن الحادي والعشرين. وكما تشير التوقعات، فسيكون هناك نحو ١,٨ بليون نسمة من السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الشح الشديد في المياه بحلول عام ٢٠٢٥، نتيجة لتضافر عوامل تغير المناخ والتدهور البيئي والنمو السكاني. وبالتالي، فإن توفير المياه المأمونة والوصول إلى المرافق الصحية الكافية، يصبحان تحديا أكبر بالنسبة لبلدان كثيرة.

وتدعو الأهداف الإنمائية للألفية إلى خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول لاستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتشكل إدارة المياه، وتوفير الموارد المائية، وخدمات الصرف الصحي، بعضاً من أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وترتبط مسألة الوصول إلى المياه والصرف الصحي، ارتباطا وثيقا بالفقر. ويؤدي نقص الحصول على المياه والصرف الصحي، إلى حرمان البلايين من البشر، وخصوصاً النساء والفتيات، من الفرص، والكرامة والسلامة

والرخاء. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على المياه الصالحة للشرب، والمأمونة يقلل من وفيات الأمهات والأطفال، ويحول دون انتشار المرض ومسبباته.

تحسين إدارة المياه أمر ضروري بغية تخفيف الضغط على المياه وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه. تتعلق إدارة المياه قبل كل شيء باستخدام المياه المستدام بيئيا. مع ذلك، فإنها تتعلق بأكثر من مجرد تدابير فنية وترتبط في جوهرها بعملية صنع القرار السياسي، وشمولية هذه العملية، ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. الاندماج الاجتماعي واحترام الأقليات وتشجيع المساواة بين الجنسين أمور ضرورية لضمان المساواة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ويقع استخدام الموارد الطبيعية بصورة فعالة بما في ذلك المياه، أيضا في صميم الاقتصاد الأخضر، ويشكل أولوية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ حول التنمية المستدامة.

خلال عام ٢٠١٠، أقرت الجمعية العامة حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. سلوفينيا تعترف بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي، المستمد من الحق في مستوى معيشي لائق والمحمي بموجب المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

يرتبط حق الإنسان في المياه والصرف الصحي ارتباطا غير قابل للانفصام بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية، فضلا عن الحقين في الحياة والكرامة الإنسانية. ويتطلب ذلك الحق أن تكون المياه والصرف الصحي متاحة وميسرة، بأسعار معقولة ومقبولة وذات جودة عالية للجميع. إن الحق في المياه والصرف الصحي وثيق الصلة أيضا بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في التعليم والعمل والسكن والصحة والغذاء.

الماء ضروري لاستمرار الحياة والحفاظ على صحة الإنسان ورفاهه. وهو أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمحافظة على النظم الايكولوجية الطبيعية. وهو مصدر رئيسي للطاقة،اللازمة لقطاع الزراعة والكثير من العمليات الصناعية. لهذا السبب أيضا تشكل حماية البيئة، مع التركيز على الإدارة المستدامة للمياه، واحدة من الأولويات الموضوعية للتعاون الإنمائي السلوفيني. سلوفينيا دعمت أيضا باستمرار المبادرات على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالحق في المياه والصرف الصحي وتؤيد تأييدا تاما عمل المقررة الخاصة المعني بحق الإنسان في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، التي زارت سلوفينيا في أيار/مايو ٢٠١٠، وستقدم تقريرها بشأن هذه البعثة لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تشكر كولومبيا رئيس الجمعية العامة على مبادرته المرحب بها لعقد هذا الاجتماع الهام بمناسبة الاعتراف بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

تعتبر كولومبيا توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي جزءا لا يتجزأ من الخدمات الاجتماعية التي ينبغي أن تقدمها الدولة. فبموجب القانون الكولومبي، من واجب الدولة ضمان توفير الخدمات العامة بصورة فعالة لجميع الناس الذين يعيشون على الأراضي الوطنية، مع مراعاة إخضاع هذه الخدمات للنظام القانوني القائم، وإمكانية تقديمها بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب الدولة، أو منظمات المجتمع المحلي أو الأفراد. وفي جميع الحالات، تنظم الدولة الخدمات، وتراقبها وتشرف عليها.

في كولومبيا، يعتبر الحق في المياه الصالحة للاستهلاك البشري أمرا أساسيا في سياق التمتع الكامل بالحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة. في هذا السياق، لم ندخر أي جهد في توسيع نطاق التغطية لتوفير خدمات ذات جودة عالية. وتعمل كولومبيا من خلال خطتها الوطنية للمياه على تنفيذ سياستها العامة الشاملة لإدارة موارد المياه، التي تنقسم إلى ثلاث مراحل – على المدى القصير، حتى عام ٢٠١٤؛ والأجل المتوسط، حتى عام ٢٠١٨، و الأجل الطويل، حتى عام ٢٠٢٢ – وتأخذ في الاعتبار أوجه الاخلاف والمشاكل الخاصة بكل منطقة من بلدي.

من خلال هذه السياسة، سطرت كولومبيا عددا من الأهداف، بما في ذلك ما يلي: الحفاظ على ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من النظم الإيكولوجية الأساسية للإمداد بالمياه، وقياس وتسجيل ٦٠ في المائة من استهلاك المياه، والحفاظ على ما لا يقل عن ٥٥ في المائة من المياه في الفئاتين الجيدة أو المقبولة على مؤشر الجودة، وتعزيز تدابير الإمداد في جميع المناطق التي تعرف مستويات عالية من ندرة المياه أو المتضررة من آثار ظاهرتي النينيو و النينيا وتغير المناخ، وخفض النسبة إلى النصف فيما يتعلق بالمستخدمين الواجب تسوية وضعيتهم القانونية.

لقد وضعت المرحلة الأولى من السياسة العامة الوطنية لفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ١٠ برامج ذات أولوية، بما في ذلك البرنامج الوطني مكافحة التلوث واستخدام الموارد المائية بصورة فعالة والبرنامج المعني بمنع المخاطر المرتبطة بتوافر الموارد المائية وإمداداتها، والبرنامج الوطني لتقنين مستخدمي المياه. ووضعت كولومبيا خمس خطط استراتيجية للسياسات العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، تعرض الخطوط العريضة لتخطيط وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة والاستخدام البيئي للأراضي، والمبادئ التوجيهية للتنمية البيئية للمستوطنات البشرية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

فيما يتعلق بإدارة الأخطار المتعلقة بالموارد المائية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار الناجمة عن ظاهرتي النينيو والنينيا، فإننا نحرز تقدما في تطوير إدارة المخاطر في عدة مجالات هي: نقص المياه اللازمة للاستهلاك البشري واستخدامها في الأنشطة الإنتاجية الأخرى المتصلة بالإمداد وسهولة الوصول إليها؛ والجفاف، من خلال المحافظة على النظم الإيكولوجية المرتبطة بالحد من مياه الأمطار، والفيضانات والتحركات الجماعية المرتبطة بالمياه الزائدة، والتي يمكن أن تؤثر على السكان والبنية التحتية، وإدارة المخاطر فيما يخص المناطق البحرية والساحلية المتصلة بالسكان والبنى التحتية.

وضعت الحكومة الوطنية أيضا خطة وطنية لادارة مياه الجريان السطحي المحلية، وتحدد أحواض الصرف الرئيسية التي تستترف القدرة على استيعاب الموارد وتضر بجودتها لمختلف الاستخدامات، مما يهدد الصحة العامة، والإنتاج الزراعي، والأنشطة الصناعية، بما في ذلك توليد الكهرباء، وتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. ان الهدف من الخطة هو زيادة حجم المياه المحلية المعالجة، وبالتالي تحسين نوعية الموارد المائية على الأجلين القصير والمتوسط.

التزام حكومة كولومبيا بالتوسع في توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي لسكانها واضح، وبالتالي، فإننا نرى أن تسليط الضوء على هذا الموضوع في هذه الجلسة العامة أمر قيم للغاية.

السيدة كافانا (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر نيوزيلندا التكلم في هذه المناقشة الهامة اليوم.

ينكر عدد قليل من البلدان العواقب الخطيرة المترتبة على ضعف الوصول لمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف

الصحي. وتؤمن نيوزيلندا بأن الشيء الأكثر إيجابية الذي يمكننا القيام به هو اتخاذ خطوات عملية لتوفير فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات النظيفة والصرف الصحي. في الواقع، إن ضمان وصول أكثر استدامة لمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هذا الصباح، أود أن أركز بإيجاز على الحالة في منطقة المحيط الهادئ. فقدأشار تقرير صدر مؤخرا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ إلى أنه، على مستوى الأسر المعيشية، فإن المسألة الأكثر إلحاحا بالنسبة لمعظم الأسر في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في حياتهما اليومية هي الحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسنة. وتزداد الحالة سوءا بسبب تغير المناخ وآثاره. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على امدادات المياه في الجزر، في حين أن أحداث الطقس الشديدة قد تلحق ضررا بمياه الشرب وبنى الصرف الصحي، إلا إذا تم بنائها وفق معايير تمكنها من الصمود أمام هذه الأحداث. ومجتمعات الجزر معرضة بشكل خاص لتغير المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، يمارس تزايد السكان في المراكز الحضرية ضغوطا على إمدادات المياه العذبة، ومما يوجد حاجة أكبر لتجميع أكثر كفاءة لمياه الأمطار. مع ذلك، يجب توخي الحوط بصورة خاصة في هذه البيئات لدى إدارة مياه الصرف الصحي وغيرها من مصادر التلوث. فهذه نظم بيئية حساسة.

في المناطق النائية، تشكل محدودية الموارد المالية والحصول على المهارات الفنية تحديات لبناء وصيانة المرافق وتشغيلها. في المدن، يشكل تسارع مظاهر التمدين والمشاريع الإسكانية غير الرسمية ضغطاً على المرافق.

تدرك نيوزيلندا أهمية الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة ومرافق التصحاح الصحية. ونعمل مع جيراننا في منطقة المحيط الهادئ من أجل دعم جهودهم في هذا المجال. على سبيل المثال، في جزر كوك، نقوم بتعزيز العمل على تجميع مياه الأمطار في مناطق المجتمعات المحلية النائية وندعم إدخال تحسينات على مرافق التصحاح. كما نقوم بتحسين إمدادات المياه في كل من توكيلاو، وفانواتو، وكريباتي.

أكملت نيوزيلندا مؤخراً مشروعين بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ لتحسين نوعية المياه. كما تتعاون أستراليا ونيوزيلندا والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي على تطوير مرافق البنية التحتية في منطقة المحيط الهادئ لمساعدة بلدان جزر المحيط الهادئ في التصدي لمتطلبات البنية التحتية. تركز المشاريع على التحديات بعيدة المدى لصيانة البنية التحتية وإدارتها، بما في ذلك في قطاع المياه والتصحاح.

تعترف نيوزيلندا بالحاجة إلى العمل الدؤوب والتعاون في هذا المجال الحيوي. وسنواصل بذل الجهود للمساعدة في التصدي لهذه التحديات واتخاذ الخطوات العملية لتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة والتصحاح.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر إلى الرئيس على عقد مناقشة اليوم.

أود أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الإعراب عن التقدير لفخامة السيد إيفو موراليس إيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على توليه قيادة مناقشتنا بشأن مياه الشرب المأمونة والتصحاح.

يشكل الحصول على مياه الشرب المأمونة والكافية والتصحاح أحد العوامل الرئيسية للحياة الكريمة للسكان في

عالمنا. وبالفعل، يُعتبر خفض نسبة الناس الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب والتصحاح أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي يتعين بلوغها بحلول عام ١٩١٥.

لا يرتبط التصحاح ارتباطاً قوياً بالنظافة الشخصية فحسب، بل يرتبط أيضاً بالكرامة الإنسانية، والعيش الكريم، والصحة العامة، والتغذية وحتى التعليم. لقد قال المهاتما غاندي ذات يوم إن ''التصحاح أهم من الاستقلال''، وجعل من النظافة والتصحاح جزءاً لا يتجزأ من أسلوب الحياة الغاندية. وكان حلمه توفير التصحاح للجميع.

يُقدر أن ٢,٦ بليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على التصحاح الأساسي، منهم بليون طفل تعوزهم مرافق التصحاح الفعالة، ما يؤدي إلى وفيات بين المواليد من الممكن تفاديها. ونواجه أيضاً التحدي المتمثل في أن نحو ١٢ في المائة من سكان العالم لا يزالون لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة. وعلى ضوء العلاقة المتبادلة القوية بين التصحاح والتنمية البشرية، تشكل هذه الحالة تحدياً رئيسياً لأهدافنا الإنمائية. لذلك فقد جعلت حكومتنا في الهند من هذه المسألة واحدة من المسائل التي تحظى بالأولوية.

في إعلان دلهي المعتمد في مؤتمر جنوب آسيا الثالث المعني بالتصحاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، جرى الاعتراف بأن الحصول على التصحاح والمياه المأمونة يشكل حقاً من الحقوق الأساسية. وفي السنوات الخمس الماضية، ضاعفنا استثماراتنا في التصحاح الريفي بمعدل ستة أضعاف. وفي إطار برنامجنا التصحاحي بمجله، قامت الحكومة بإعادة توجيه نهجها، بالتركيز على جانب الطلب باعتباره عاملاً محفزاً على التغيير من خلال حشد قيادات المجتمعات المحلية.

ومن أجل زيادة تعزيز الجهود البرنامجية على المستوى الشعبي، أدخلنا نظاماً يقوم على الحوافز في الإدارات المحلية يعرف باسم ''جائزة القرية النظيفة''، مما أدى إلى أن تتولى قيادات المجتمعات المحلية الحملة الرامية إلى توفير الإصحاح الكامل في قرانا باعتباره من الأولويات. وتتنافس الإدارات المحلية في القرى فيما بينها للفوز بالجائزة. وأدى البرنامج أيضاً إلى حشد كميات كبيرة من الموارد من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لأجل هذا الجهد.

في الوقت نفسه، ركزت الحكومة أيضاً تركيزاً خاصاً على توسيع الحصول على المياه الصالحة للشرب، وهذا واحد من العناصر الأساسية الستة من البرنامج الحكومي الرائد ''بناء الهند''، الذي تنضاف في إطاره يومياً نحو ٣٠٠ قرية إلى شبكة إمدادات مياه الشرب.

وهكذا يسعدنا القول إن الهند، بالرغم من تحديات حجم مساحتها وما فيها من التنوع، تتقدم تقدماً مطرداً نحو بلوغ الأرقام التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية.

يجب إيلاء مسائل التصحاح الأولوية في سياساتنا الإنمائية. سيكون دور القيادات المجتمعية في تحقيق التصحاح الكامل ذا أهمية حاسمة، كما أظهرت ذلك التجربة الهندية. يجب إدراج التصحاح في إطار متكامل لسياسة الصحة العامة من أجل كفالة أن تجد أنشطة التصحاح التمويل الكافي. ويمكن لتوفير مياه الشرب المأمونة أيضاً أن يساعد مساعدة كبيرة في احتواء حدوث الكثير من الأمراض المنقولة بالماء.

في الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى تطوير تكنولوجيات تصحاحية معقولة التكلفة ومستدامة للأنظمة البيئية المتنوعة، ما يشكل تحدياً تكنولوجيا يجب أن نعمل على التصدي له باستخدام العلوم الحديثة والحكمة والمعارف التقليدية، على حد سواء.

ومع أنه لا يوجد تعريف مقبول دولياً للتصحاح، فإنه يقع على عاتق الدول واجب تهيئة البيئة المؤاتية من خلال جمع البيانات المصنفة، واعتماد خطط عمل وطنية، وتوفير الدعم في الميزانية، والاعتراف بواجبات حقوق الإنسان،

ورفع الوعي العام وتطبيق حقوق الإنسان في مجال التصحاح بطريقة غير تمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المحرومة ومراعاة المساواة الجنسانية.

لقد انضممنا إلى البلدان الأخرى في تأييد القرار الذي قدمته بوليفيا العام الماضي ويعترف بالحق في الحصول على المياه النظيفة والتصحاح بوصفه من حقوق الإنسان الضرورية للتمتع الكامل بالحق في الحياة (القرار ٢٩٢/٦٤). وسيتعين علينا الآن أن نعزز أكثر المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

يشكل عدم الحصول على التصحاح مساساً بالكرامة الإنسانية. وقد لاحظ رئيس وزرائنا محقاً أن التصحاح الجيد ينبغي أن يكون من الحقوق التي يكتسبها الإنسان منذ مولده. ومن واجبنا كفالة ذلك.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري لفخامة السيد إيفو موراليس إيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على حضوره في بداية هذه المناقشة، وعلى الدور القيادي الذي اضطلع به في هذا الأمر.

كما نود أن نتقدم بالشكر إلى الرئيس لعقده هذه المناقشة المهمة الجيدة التوقيت بهدف إقامة حوار على التحديات الرئيسية المرتبطة بإحقاق الحق الإنساني في الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة والتصحاح وأثر ذلك على الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور عام على اتخاذ القرار (٢٩٢/٦٤).

لقد كانت مسألة مياه الشرب والتصحاح من وجهة نظر حقوق الإنسان موضوعاً لذلك القرار ولبعض القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في جنيف، بل حتى عن منظمة الصحة العالمية، التي اعتمدت، في ٢٤ أيار/مايو، قراراً بعنوان ”مياه الشرب، والتصحاح، والصحة“.

لقد أبدت شيلي رغبتها في العمل سويةً مع شركائها بشأن هذه المسألة حتى لا يعود هناك أي شخص محروم من الحصول على مياه الشرب بدل أن يكون هناك ٨٨٤ مليون محروم. يواجه المجتمع الدولي تحدياً يتمثل في توفير إمدادات مياه الشرب لعدد متزايد من السكان. ففي كل يوم تتعرض الإمدادات لمخاطر عواملَ مثل تغير المناخ ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ضمن أشياء أخرى.

تعترف شيلي بأهمية مياه الشرب والتصحاح لكرامة الإنسان، وتشدد على وجاهة اعتماد القرار(٢٩٢/٦٤) بوصفه أداة مجدية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهي خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال تعزيز وصول السكان إلى تلك الموارد الحيوية وفقا للنظام الإداري لكل دولة. وبالإضافة إلى التصويت لصالح القرار ٢٩٢/٦٤، في مجلس حقوق الإنسان، شاركت شيلي شاركت في تقديم القرارات بشأن الحق في المياه والصرف الصحي، وكان آخرها القرار ٢/١٦، الذي اعتمد بتوافق الآراء في آذار/مارس.

وأشدد على التأكيد على أن القرار الأخير، على غرار القرار ٢٩٢/٦٤ وإعلان أبوجا، الذي تم التوقيع عليه في قمة أمريكا الجنوبية – أفريقيا الأولى، التي عقدت في ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والذي أكد على التعاون الدولي. ويركز الإعلان بشكل خاص على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فيما يتعلق بالموارد المائية، وذلك عبر تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين المنطقتين، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يقر الإعلان أهمية المياه باعتبارها مورداً طبيعياً للدولة، وعنصرا أساسيا للحياة، له أهميته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلا عن الحاجة إلى تشجيع استخدامه بطريقة مستدامة للأغراض الزراعية والصناعية.

والقرار ٢/١٦ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع تمديد ولاية الخبيرة المستقلة بشأن مسألة

التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، يطلب من الخبيرة وضع توصيات تتجاوز في نهاية المطاف نهاية عملية الأهداف الإنمائية للألفية، مع إشارة خاصة إلى التنفيذ الكامل للحق الإنساني في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. كما يطلب من الخبيرة وضع مقترحات إضافية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف ٧، الذي يتضمن الاستدامة البيئية.

يعتبر التعاون والحوار بين الدول ضروريين لمواجهة التحدي المتمثل في الوفاء بحق الإنسان في مياه الشرب والصرف الصحي. وينبغي أن يجري مثل هذا الحوار والتعاون على جميع المستويات، ابتداءً من الأسر والمجتمعات المحلية، وصولاً إلى الصعيد الدولي. وليست هناك مسألة واحدة على جدول الأعمال الدولي، يمكن أن تعمل البلدان على حلها بمفردها.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): اليوم، نحن نناقش مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا جميعا، لأن الماء مورد لا بديل عنه، وضروري لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الحياة في هذا الكوكب، فضلاً عن أهميته لضمان صحة ورخاء سكان العالم. ونظرا للتأثير المتزايد لتغير المناخ على المناطق القاحلة، وخصوصاً في المناطق المعرضة للجفاف، فقد أصبحت مشكلة توفير المياه للسكان حادة على نحو متزايد.

وفي ذلك السياق، يشكر وفد بلدي ممثل بوليفيا على مبادرته بالدعوة إلى عقد جلسة للجمعية العامة بشأن تنفيذ حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. ونرحب بمشاركة فخامة السيد إيفو موراليس إيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في هذه الجلسة.

وكثيراً ما تسبب المياه التوتر السياسي بين الدول. وينبغي أن تكون إحدى المهام الرئيسية التي يضطلع بها المجتمع الدولي في مجال إدارة موارد المياه، هي منع نشوب الصراع، وذلك عبر الآلية القائمة بشأن التعاون في مجال المياه. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن اعتماد في القرار ١٥٤/٦٥ في هذه الدورة، بناء على اقتراح طاجيكستان، يعلن عام ٢٠١٣ السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، قد جاء في وقت مناسب جدا. فمثل هذا التعاون يوفر فرصة فريدة للشراكة في مجال المياه والصرف الصحي. وتوفر هذه الشراكة بدورها، إمكانيات معينة، على الرغم من أن التقدم في هذا المجال لا يزال متبايناً وغير متساو.

ومن رأينا أن القرار ١٩٦/٥٥ بشأن إعلان سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة، والقرار ٢١٧/٥٨ بشأن إعلان العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة'' ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي اعتمد بتوافق الآراء في مبادرة طاجيكستان، قد أديا دورا هاما في تعزيز الوعي والفهم والاعتراف بأهمية استغلال واستخدام موارد المياه العذبة بطريقة رشيدة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، اليوم العالمي للمياه، عقد حوار رفيع المستوى لمناقشة تنفيذ العقد الدولي في نيويورك، بناء على مبادرة من جمهورية طاجيكستان، وعملاً بالقرار ١٨٩/٦٤. وقد كان ذلك التدبير، نقطة انطلاق لإجراء مزيد من المناقشات في المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي ''الماء من أجل الحياة'' الذي عقد في دوشنبه، طاجيكستان، في ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونرى أن تأثير هذين الحدثين قد عزز الاعتقاد بأن مسألة المياه تستحق المزيد من الاهتمام على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وقد تقلص الاحتياطي العالمي من المياه العذبة، وخاصةً في منطقة آسيا الوسطى، في العقود الأخيرة، نتيجة لتغير المناخ، ليؤدي بذلك إلى انخفاض أكثر حدة من أي وقت مضى، في مجال الموارد المائية. ومن الواضح أنه لا يمكن حل قضايا المياه، إلا إذا ما أخذ في الاعتبار، الارتباط الوثيق بين موارد المياه، والطاقة، والأمن الغذائي، وتغير المناخ. ويعتبر الأخذ بهذه الجوانب الرئيسية بقضايا المياه العالمية والإقليمية، الحالية منها والمستقبلية في الحسبان، مفتاحاً رئيسياً للوصول إلى الحل الناجح لهذه القضايا. وبالنسبة لآسيا الوسطى، فمن الواضح أن تطوير الطاقة المائية من شأنه أن يساعد على حل مشاكل المنطقة الحالية والمستقبلية.

ومن المعلوم على نطاق واسع أن منطقة آسيا الوسطى قد واجهت أزمة بيئية خطيرة في النصف الثاني من القرن العشرين: جفاف بحر آرال. ونظرا للزيادة الكبيرة في السهول المروية الجديدة، التي نمت مساحة سطحها بسرعة من ٤ إلى أكثر من ٨ ملايين هكتار، بينما تضاعفت مستجمعات المياه من المصدرين الرئيسيين في المنطقة – نهرا أمودايا وسيرداريا – وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في حجم بحر آرال، الذي فقد أكثر من ٩٠ في المائة من حجمه و ٨٠ في المائة من سطحه حتى الآن.

واليوم، يتعين على بلدان المنطقة استخدام موارد المياه بشكل أكثر كفاءة. ولسوء الحظ، فليس الجميع يعترفون بأن البيئة لم تعد قادرة على دعم مساحات واسعة لزراعة المحاصيل المعروفة بكثافة حاجتها إلى المياه، مثل القطن. وتدعو طاجيكستان إلى توخي الحرص في استخدام المياه، وإعادة تأهيل شبكات الري القديمة في المنطقة، التي تستعمل أكثر من ٥٠ في المائة من إمدادات المياه في منطقة آسيا الوسطى لأغراض الري. ولن تتحسن الحالة البيئية في المنطقة إلى أن يتم اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه الحل.

ونظرا للنمو السريع في عدد السكان في بلدان المنطقة، وتأثير تغير المناخ العالمي، وتدهور الموارد المائية في المنطقة، فليس هناك سوى حل واحد لبلدان المنطقة، وهو التطوير المتواصل والمتعددة الأطراف، وذي المصالح المتبادلة، للتعاون في مجال الاستخدام الرشيد والمتكامل لموارد المياه والطاقة. وينبغي علينا معالجة المسائل الاجتماعية – الاقتصادية في كل بلد على وجه الخصوص، وإعادة تأهيل بيئة المنطقة بوجه عام.

ونرى أيضا أن من الضروري أن تنعكس مسألة المياه كما ينبغي، في الاتفاقات العالمية بشأن تغير المناخ، الذي ترك بالفعل أثراً خطيراً على موارد المياه العذبة. وفي ذلك الصدد، يتعين أن تكون الإدارة المتكاملة للموارد المائية، أداة رئيسية في التكيف مع تغير المناخ. ويقع البدور القيادي في هذا الجهد على عاتق البلدان والمناطق التي تواجه مشاكل فيما يتعلق بتوفر الموارد المائية. ويجب أن تنشأ صناديق الطوارئ الإقليمية والدولية داخل الأمم المتحدة، من أجل إزالة العقبات والصعوبات في توفير فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي. وفي ذلك الصدد، ترى طاجيكستان ضرورة إيلاء الاهتمام بضمان الحق في المياه والصرف الصحي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد العام المقبل.

السيدة بيك (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع المهم لمناقشة حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في سياق القرار ٦٤/٢٩٢ والجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كانت جزر سليمان من مقدمي القرار ٦٤/٢٩٢.

يشكر وفد بلدي فخامة السيد إيفو موراليس، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على قيادته في إبراز ضرورة أن يعترف المجتمع العالمي بحق الإنسان الأساسي في المياه وخدمات

الصرف الصحي ويبذل جهودا ملموسة لكفالة إدماجه بصورة كاملة في برامج التنمية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشكر أيضا المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي على عرضها لإبراز التحديات العديدة التي نواجهها في ما يتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي.

المياه ذات أهمية بالغة للحياة، والحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية ضروري لحياة كريمة. إن المناقشة التي أجريناها على مدى اليومين الماضيين بشأن حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي لا بد من أن تتناول أيضا استدامة النظم الايكولوجية البيئية التي تضمن توفر المياه من أجل العيش بكرامة.

بالنسبة للكثيرين في أقل البلدان نموا، فإن مجرد الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة ومرافق أفضل للصرف الصحي يشكل تحديا يتعلق بالبقاء، خاصة بين النساء والأطفال الذين يتعين عليهم قطع مسافات طويلة لجلب المياه. بالنسبة لكثيرين منا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن مصادرنا للمياه تصبح أجاجا بسبب تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر.

يجب أن نجد حلولا دائمة للفقر المتعلق بالمياه من خلال برامج وموارد ملموسة لتمكين الملايين في أقل البلدان نموا وفي العالم النامي من إعمال حقهم الأساسي في مياه الشرب النظيفة والمأمونة وخدمات الصرف الصحي. لا بد من أن تكون الإدارة على نحو استباقي والاستخدام المستدام للمياه وموارد المياه جزءا من الأطر العامة للتنمية على جميع المستويات.

ينبغي أن ينصب تركيزنا على كفالة تنفيذ الالتزامات بموجب الأهداف الإنمائية للألفية بصورة فعالة وفي الوقت المناسب وتحويلها إلى أنشطة ملموسة على الأرض للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥. إن كثيرا من أقل البلدان نموا، كما نعلم اليوم، متعثرة في بلوغ غاياتها بموجب الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في ما يتعلق بعدم توافر إمكانية الحصول علي مياه الشرب النظيفة والمأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة، مما أسفر عن كثير من مشاكل اعتلال الصحة التي لا تزال تبتلي سكانها.

لا يزال استمرار حيوية موارد المياه بالنسبة لجزر سليمان والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مهددا بآثار تغير المناخ نتيجة ارتفاع مناسيب مياه البحار وتآكل السواحل وتملح موارد المياه والجفاف والفيضانات وحالات المد الهائلة. إن الإدارة المستدامة لمستجمعات المياه وأماكن تجميع المياه جزء لا يتجزأ من جهودنا الوطنية للتصدي لآثار تغير المناخ على نظمنا الإيكولوجية الهشة وسبل عيشنا. أيا كانت الطريقة التي ننظر بها إلى تغير المناخ، فإنه يظل عاملا مضاعفا للتهديد ويقوض استدامة مستجمعات المياه والنظم الإيكولوجية لتجميع المياه التي توفر المياه لبقاء البشرية.

إن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة تغير المناخ تتمثل في خفض طموح لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي العالمي. إن التعهدات الحالية بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لا ترقى إلى مستوى الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون ١ر٥ درجة مئوية. ويأسف وفدي أنه، رغم أننا نواصل ترديد مدى أهمية الحفاظ على النظم الإيكولوجية البيئية التي تحافظ على المياه كمصدر واهب للحياة، فإن عدد البلدان التي أعلنت انسحابها من تعهد ثان بموجب بروتوكول كيوتو لا يعبر تعبيرا جيدا عن جهودنا العالمية للحفاظ على هذا المورد الحيوي لبقاء البشرية. تضعف هذه الحالة تعددية الأطراف وتضع الكثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية – التي تمثل الـ ٨٨٤ مليون شخص الذين يفتقرون إلى

الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة – على الطريق إلى مستقبل مجهول.

يواجه الكثيرون منا في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا بالفعل مسائل أمن المياه والأمن الغذائي وأمن الطاقة، في جملة أمور، ناهيك عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. يجب أن نتحلى بالجرأة ونحدث التحول اللازم في التفكير والإرادة السياسية للتصدي لمشكلة تغير المناخ بغية كفالة إعادة سلامة بيئتنا العالمية إلى مستوى مستدام. سيعني ذلك تغيير أنماطنا الاستهلاكية الحالية وأسلوب عملنا لإدماج حماية مستجمعاتنا للمياه من تلويث الصناعات الاستخراجية وتعزيز الحصول على التكنولوجيا النظيفة بأسعار ميسورة بغية معالجة المشاكل البيئية وتجنيب الموارد الكافية دعما للجهود الرامية إلى توفير سبل الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة وخدمات الصرف الصحي لكثيرين لا يزال الحصول على هذا الحق الإنساني الحيوي هدفا بعيد المنال بالنسبة لهم.

وفي الختام، في أيار/مايو الماضي، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في اسطنبول برنامج عمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. إن الجهود التعاونية لدعم تنفيذ البرنامج بالكامل لن تتصدى لمسألة القضاء على الفقر فحسب، بل وتضمن حق الإنسان الأساسي في مياه الشرب النظيفة والمأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة لملايين الفقراء في هذه البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع، بناء على طلب دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بشأن القضية الحيوية المتمثلة في حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

تؤكد فلسطين مجددا أن الحصول على مياه الشرب الآمنة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي حق من حقوق الإنسان ضروري للتمتع الكامل بالحياة وكل حقوق الإنسان الأخرى التي يحق لكل الشعوب التمتع بها، بما في ذلك الشعب الذي يعيش تحت الاحتلال الأجنبي. إن المياه أيضا مورد طبيعي أساسي للشعب الفلسطيني سيادة دائمة عليه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما أعيد التأكيد في العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومثلما هو الحال مع سائر الحقوق الأخرى، فإن حق الشعب الفلسطيني في المياه وخدمات الصرف الصحي لا يزال ينتهك من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تستغل حاليا ٩٠ في المائة من موارد المياه المشتركة في حين تسيطر على الـ ١٠ في المائة المسموح باستخدامها من قبل الفلسطينيين. تحول إسرائيل بنشاط دون وصول الفلسطينيين إلى موارد المياه عن طريق احتلالها غير الشرعي المستمر وسياساتها أحادية الجانب، بما في ذلك ضم الأراضي الفلسطينية من خلال بناء المستوطنات وحائط الضم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والنتيجة هي زيادة خفض إمدادات المياه الضئيلة بالفعل المتاحة للسكان المدنيين الفلسطينيين.

وفي حين يستهلك الإسرائيليون ما متوسطه ٢٨٠ لترا من المياه للفرد الواحد يوميا، يقتصر استهلاك الفلسطينيين على ما متوسطه ٦٠ لترا فحسب. والأكثر حدة، أن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في مجتمعات معينة، في الضفة الغربية، مضطرون للعيش على متوسط يومي بين ١٠ و ٣٠ لترا للفرد، وهو ما يعني أن استهلاك المياه اليومي للفرد يقل بكثير عن المبادئ التوجيهية الدنيا، المحددة من قبل

منظمة الصحة العالمية بكمية ١٠٠ لتر يوميا، وهو ما أرغم الفلسطينيين الضعفاء – في الأغلب الأسر الفقيرة التي تعمل في الرعي – على ترك أراضيها وسبل عيشها التقليدية وثقافتها الأصلية.

إن العلاقة المتبادلة بين الافتقار إلى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والهجرة القسرية حددتها بوضوح المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة في أماكن أخرى من العالم، لكن هذا لا يتضح وضوحه في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

في قطاع غزة، حيث منع الحصار الإسرائيلي غير المشروع استيراد قطع الغيار ومواد البناء وتوريد حصة الفلسطينيين العادلة من موارد المياه العابرة للحدود، يُرغم السكان المدنيون فعليا على الاعتماد على مورد يتدهور بشكل كبير. وفقا للبنك الدولي، ٥ إلى ١٠ في المائة فقط من جزء طبقة المياه الجوفية الكامنة في غزة صالحة للشرب، مع احتواء أكثر من ٩٠ في المائة من جميع الآبار البلدية الـ ١٥٠ على الملح والنترات بمستويات تفوق معايير منظمة الصحة العالمية، وبالتالي فهي غير صالحة للاستهلاك البشري.

يستهلك الفلسطينيون المياه بقدر أقل بكثير من استهلاك الإسرائيليين لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تسببت في نقص مصطنع في المياه في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق سرقة المياه التي هي حق لنا، من خلال منعنا حتى من تطوير البنية التحتية للمياه وعن طريق إتلاف أو تدمير البنية التحتية البسيطة التي لدينا بشكل منتظم، مثل آبار المياه، وخزانات مياه الأمطار ومحطات المعالجة.

منذ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، عندما صوتت الجمعية العامة على القرار ٢٩٢/٦٤، معلنة بأن الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان – وهو قرار لم تؤيده إسرائيل – دمرت السلطة القائمة بالاحتلال ما مجموعه ٤١ خزانا و ١٧ بئرا و ٥ مرافق للصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشمل ذلك تدمير ٢٠ خزانا بعينها عقب البيان المؤرخ في ١ شباط/فبراير الصادر عن منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة المقيم في الأرض الفلسطينية المحتلة ماكسويل غيلارد، بشأن استمرار هدم خزانات المياه في الضفة الغربية. وأكد منسق الشؤون الإنسانية بأن

> ”إزالة هذه البنية التحتية الحيوية، يضع ضغوطا شديدة على الصمود وآليات المواجهة لهذه المجتمعات، التي ستصبح تعتمد بشكل متزايد على مصادر غير مستدامة اقتصاديا مثل مياه الصهاريج. يشكل الهدم المتعمد من هذا القبيل في الأراضي المحتلة أيضا مخالفة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي“.

في مناسبات عديدة، صودرت المياه التي وفرتها الوكالات الإنسانية في خزانات بلاستيكية أو دمرت، مما يحرم العائلات الفلسطينية الضعيفة من حقها الإنساني في المياه. في الأشهر الأخيرة، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية على وجه التحديد خزانين في مجتمع زعترة في الضفة الغربية. والجدير بالذكر أن كل واحد من هذه الخزانات عمره أكثر من ٢ ٠٠٠ سنة. حتى الآن، وبدلا من السماح لأن يجري اختيارهما ككنزين من كنوز العصور القديمة يتعين حمايتهما من قبل اليونسكو، يجري اتخاذ تدابير تجعل من الصعب على المجتمع الفلسطيني الرد على المطالب الإسرائيلية لإثبات ملكية البنية التحتية.

بينما نحن نثني على الأمم المتحدة لتأمين أكثر من ٣ ملايين دولار لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ من ندرة المياه التي ستنفق هذا الصيف على صهاريج المياه، فإن القيادة الفلسطينية تؤكد على أن هذا الالتزام المالي بالاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية قد لا يكون ضروريا إذا دافعت الأمم

المتحدة و دولها الأعضاء على نحو أكثر فعالية عن حماية ما هو موجود من المياه والبنية التحتية للصرف الصحي، فضلا عن تطوير بنيتين جديدتين للمياه والصرف الصحي، كما جرت الإشارة إلى ذلك في التقارير ذات الصلة الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان وبتسليم.

إن انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في المياه النظيفة والصرف الصحي يؤثر سلبا على العديد من حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحقوق في الغذاء وسبل المعيشة والصحة والتنمية، مما يعوق قدرة الفلسطينيين على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها جزءا أساسيا من جهودنا نحو تحقيق دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

تكرر فلسطين دعوتها إلى المجتمع الدولي لمحاسبة إسرائيل لتمتثل لالتزاماتها القانونية من خلال احترام حق الإنسان في الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وإعادة التوزيع المنصف والمعقول لموارد المياه المشتركة وفقا للقانون الدولي العرفي واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وطلب الوقف الفوري لتدمير مياه الصرف الصحي والبنى التحتية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

ببساطة، فإن الشعب الفلسطيني متعطش للعدالة والحرية ويدعو جميع الدول إلى إلزام إسرائيل،السلطة القائمة بالاحتلال، بوضع حد لهذا الوضع الجائر الذي يرثى له، ووضع حد لاحتلال إسرائيل العسكري القاسي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والذي دام ٤٤ عاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ٦ من جدول الأعمال (تابع)

انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة

انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة للدورة السادسة والستين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون بأن الجمعية،في جلستها العامة ١٠٤ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه،، ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، انتخبت ٢٠ نائب رئيس للجمعية العامة، من نواب الرئيس الـ ٢١، للدورة السادسة والستين. وبقي انتخاب نائب رئيس واحد من بين الدول الأفريقية سيجري في وقت لاحق.

وقد أبلغني رئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر تموز/يوليه بأن مجموعة الدول الأفريقية قد اختارت موريشيوس لشغل مقعد من المقاعد المخصصة لأفريقيا كأحد نواب رئيس الجمعية العامة في الدورة السادسة والستين.

وفقا للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، سيتم انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة بالاقتراع السري عندما يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد المطلوب شغلها. وسنمضي في عملنا على هذا الأساس.

بما أنه لا يوجد سوى مرشح واحد للمقعد الذي يتعين شغله من قبل الدول الأفريقية، فإنني أعلن انتخاب موريشيوس نائبا لرئيس الجمعية في دورتها السادسة والستين. لذا أهنئ موريشيوس على انتخابها.

وبانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية الست والنواب الـ ٢١ لرئيس الجمعية العامة لدورتها الخامسة والستين، تكون هيئة مكتب الجمعية العامة لدورتها الخامسة والستين قد تم تشكيلها بالكامل وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.